



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

شعبة: علوم تسيير

تخصص: إدارة بنكية

بعنوان:

أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات مع دراسة حالة الجزائر

تحت إشراف الأستاذ:

بن قدور علي

من إعداد الطالب:

فيساح مختار مراد

لجنة المناقشة

رئيس اللجنة	أستاذ محاضر أ	العشعاشي مصطفى
المشرف	أستاذ التعليم العالي	بن قدور علي
الممتحن الأول	أستاذ محاضر أ	بو علي هشام
الممتحن الثاني	أستاذ محاضر أ	أبرير محمد

السنة الجامعية 2021/ 2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إهداء إلى **أبي العطوف** "قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علّمني

كيف أعيش بكرامة وشموخ

إلى **أمي الحنونّة** " لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب

وفرحة العمر، ومثال التقاني والعتاء .

إلى **"إخوتي"** سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني

إلى أقرب الناس لقلبي ورفيقة دربي **"N"** من ملأت حياتي بالتحدي، وتخطّي الصعاب

إلى **"جواد و آدم"** فلذتنا كبدي

إلى **أصدقائي** " وجميع من وقف بجواري وساعدني بكل ما يملكون

وفي أصعدة كثيرة

إن إنّهائي عملي لم يكن ليتم لولا دعمكم، وأتمنّى أن ينال رضاكم

التشكرات

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذا البحث العلمي
والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة، فالحمد لله حمدا كثيرا،
نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف " **بن قدور علي** "
على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمه ساهمت في اطراء موضوع
دراستنا في جوانبها المختلفة
كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنه مناقشته الموقرة،
ولا ننسى تقديم الشكر الجزيل لكل الأساتذة المحترمين والأستاذات
بجامعة "مولاي الطاهر" بسعيدة نقول لكم شكرا جزيلا على كل مجهوداتكم

قائمة المحتويات

الإهداء

التشكرات

قائمة الجداول

ح..... المقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

4..... تمهيد

5..... المبحث الأول: مفاهيم الاساسية حول سعر الصرف

5..... المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

7..... المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

8..... المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

11..... المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

12..... المطلب الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية

15..... المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة

16..... المطلب الثالث: نظرية الأرصدة (حالة ميزان المدفوعات):

17..... المطلب الرابع: نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف:

19..... المبحث الثالث: سوق الصرف

19..... المطلب الأول: ماهية سوق الصرف

20..... المطلب الثاني: عمليات سوق الصرف

21..... المطلب الثالث: المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي

22..... خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات وأثر تقلبات سعر الصرف

24..... تمهيد

25..... المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

25..... المطلب الأول: مفهوم و أهميته

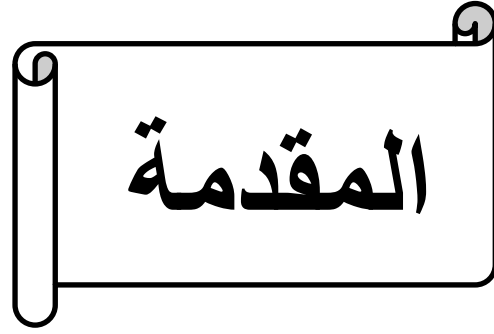
26	المطلب الثاني عناصر ميزان المدفوعات
28	المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات
29	المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.....
29	المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات
31	المطلب الثاني: مفهوم اختلال ميزان المدفوعات، أنواعه وأسبابه.....
33	المطلب الثالث: طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات
35	المبحث الثالث: معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات
35	المطلب الأول : مناهج تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات باستخدام سعر الصرف.....
40	المطلب الثاني سياسة تخفيض قيمة العملة و علاقتها بميزان المدفوعات
42	المطلب الثالث: سياسة الرقابة على الصرف
44	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري _دراسة تحليلية

45	تمهيد
46	المبحث الأول : سعر الصرف في الجزائر
46	المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر
50	المطلب الثاني. سياسات سعر الصرف في الجزائر
54	المبحث الثاني: ميزان المدفوعات الجزائري.....
54	المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري
56	المطلب الثاني: مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري
58	المطلب الثالث: تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(1990- 2015).....
63	خلاصة الفصل الثالث:
64	الخاتمة
أ	قائمة المصادر والمراجع
68	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
46	تطور تسعيرة الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي (1964_1974)	1
48	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1987_1994)	2
49	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1994_2015)	3
62	تطور ميزان المدفوعات والميزان التجاري للفترة (1990_2015)	4



تمهيد

كان لتطور المبادلات والمعاملات التجارية أثر واضح على دول العالم وخاصة من الوضعية الاقتصادية، حيث يرجع السبب الرئيسي إلى الإنتاج التجاري الحاصل بينهم، حيث نتج عن هذا الأخير عدة مشاكل أهمها علاقة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية كون أن هذه العملة هي أساس كل تبادل تجاري داخلي أو خارجي بالإضافة إلى المدفوعات من ناحية الحقوق والالتزامات، و بالتالي فإن لسياسة سعر الصرف تأثير على ميزان المدفوعات أي بلد، تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية لكونها آلية فعالة لحماية اقتصاد الوطني من الاختلالات والصدمات على المستوى الداخلي والخارجي، كما يعد من أهم الوسائل التي تقوم بمعالجة الاختلال المتواجد في ميزان المدفوعات، والجزائر كونها دولة نفطية شهدت أزمات كبيرة ناتجة من صدمات أسعار النفط مما دفعها لتبني مجموعة إصلاحات لإعادة الاستقرار الوطني، حيث اعتمدت على سياسة تخفيض قيمة الدينار من أجل تحقيق توازنات الخارجية، بهدف تشجيع ورفع حجم الصادرات والحد من الواردات بغية تحسين ميزان المدفوعات بصفة عامة.

و من هنا تبرز الإشكالية التالية : ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات

الجزائري؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة فقد حصرنا الموضوع في التساؤلات التالية:

- ما المقصود بسعر الصرف و أهم نظرياته ؟
- ماهية ميزان المدفوعات؟ و ماهي سبل علاجه ؟
- ما علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات الجزائري؟
- ماهي المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري و كيف تطورت أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر؟

الفرضيات

- يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة الوضعية للاقتصاد الوطني و علاج اختلاله لقوى السوق؛
- لسياسة تخفيض العملة انعكاسا على ميزان المدفوعات وذلك من خلال زيادة الصادرات المحلية والتخفيض من الواردات الأجنبية؛
- لسياسة سعر الصرف تأثير على أرصدة ميزان المدفوعات

أسباب اختيار الموضوع

- الرغبة الشخصية للبحث في مجال سعر الصرف؛
- التعرف على أهم مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر؛
- الدور الذي يلعبه الدولار في الاقتصاد العالمي؛
- الموضوع يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة خاصة في الحالة التي تعيشها الجزائر.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في:

- محاولة إبراز أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات؛
- إبراز أهم المراحل التي مر بها سعر الصرف الجزائري وأحدث سياساته؛
- إضافة إلى عرض التطور التاريخي لسعر الصرف ولميزان المدفوعات.

أهداف الدراسة:

- محاولة دراسة اثر تغيرات سعر الصرف على وضعية ميزان المدفوعات؛
- معرفة تطور كل من سعر الصرف وأرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة

المنهج المتبع: تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في إبراز أهم إحصائيات التي تخص سعر الصرف وميزان المدفوعات، وكذا تم اعتماد على المنهج التاريخي في مراحل تطورات نظام سياسة سعر الصرف والميزان المدفوعات الجزائري خلال 1990_2015

أدوات الدراسة: لإثراء هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من أدوات البحث العلمي والمتمثلة في: الكتب، الأبحاث العلمية، المذكرات، المجالات، وكذا سلسلة من مواقع الانترنت، أما الفصل الثالث تم الاعتماد على مختلف تقارير واحصائيات المصدرة من طرف البنك الجزائر

صعوبة البحث:

قلة المراجع والمصادر المتعلقة بهذا الموضوع؛

نقص في الإحصائيات الحديثة؛

هيكل الدراسة : ولإمام البحث من جميع جوانبه وانساق جميع أجزائه تم تقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول وذلك على النحو التالي:

- الفصل الأول: تطرقنا إلى الإطار النظري لسعر الصرف: وهذا بالتعرف على مفاهيمه الأساسية ونظرياته المفسرة؛
- الفصل الثاني: تطرقنا إلى ميزان المدفوعات اثر تقلبات سعر الصرف؛
- الفصل الثالث: خصص لدراسة التحليلية ولمراحل تطور سعر الصرف والميزان المدفوعات في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري لسعر الصرف

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف

تمهيد

يكتسي سعر الصرف أهمية كبيرة في اقتصاديات جميع الدول ، فإن تبادل العملات بين الدول أدى إلى ظهور ما يسمى بسياسة سعر الصرف التي تعد أداة مهمة في تنظيم أسعارها وعلى استقرارها ، وهذا ما يتطلب وجود أو نشوء سوق يطلق عليه سوق الصرف الذي يمثل مكان تحويل العملات كأداة لتبسيط هذه العمليات.

ومن هنا تظهر أهمية سعر الصرف وكل تأثيراته المختلفة على الاقتصاد الوطني كونه يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية وحجم التجارة الخارجية و بالتالي على وضعية ميزان المدفوعات.

وعلى هذا الأساس نتطرق إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: نظريات سعر الصرف.

المبحث الثالث: سوق الصرف.

المبحث الأول: مفاهيم الاساسية حول سعر الصرف

يبرز التجارة الدولية ومختلف عمليات التبادل التجاري (استيراد والتصدير) بين دول العالم، ظهر ما يسمى بنسبة التبادل بين العملات، أي أن كل عملة قابلة للتبادل بوحدة نقدية أجنبية وذلك من أجل تقييم السلع والخدمات.

ولتوضيح أكثر سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية سعر الصرف، العوامل المؤثرة في سعر الصرف وأنظمتها.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

1. تعريف سعر الصرف: توجد العديد من التعاريف المقدمة لمفهوم سعر الصرف نذكر منها:

يُعرف على أنه: "عدد الوحدات من النقد المحلي التي يتم مبادلتها بوحدة من النقد الأجنبي"¹، أو "السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف".

يعرف سعر الصرف على أنه: النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات الأجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما².

مما سبق يمكن تعريف سعر الصرف على أنه: "العلاقة الكمية للوحدات النقدية بين بلدين، وبالتالي هو يعمل كأداة ربط للاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، أي ربط السعر المحلي بالأسعار العالمية".

¹ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميدان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 4، 2011، ص15.

² عرفان تقي الدين الحسين، تمويل الدول، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص 147.

2. وظائف سعر الصرف:¹ تتمثل وظائف سعر الصرف في ما يلي:

- أ. **وظيفة قياسية** : حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.
- ب. **وظيفية تطويرية**: حيث يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات.
- ج. **وظيفة توزيعية** : أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

3. أهم صيغ سعر الصرف:

يربط سعر الصرف بين الأسعار السبع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، ومنه يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف نلخصها فيما يلي:

- أ. **سعر الصرف الاسمي**: هو مقياس لعملة إحدى البلدان والتي يمكن استبدالها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما وفقا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف وفي لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن أن نقول أن سعر الصرف يتغير تبعا لتغير ظروف العرض والطلب وبدلالة نظام الصرف المعتمد في الدولة.²
- ب. **سعر الصرف الحقيقي**:³ هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة ويمكن قياسه كالتالي :

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \text{سعر الصرف الاسمي} \times (\text{مؤشر الأسعار المحلية} / \text{مؤشر الأسعار الأجنبية})$$

وتمثيل هذه العلاقة يكون وفق الرموز التالية :

¹ سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجية _دراسة حالة الجزائر_ ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 12.

² هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011_2012، ص 27.

³ زراقة محمد، أثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1990_2014، مذكرة ماجستير اقتصاد قياسي، بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

$$E_r = E_n \times P/p^*$$

ج. **سعر الصرف الفعلي**: يعتبر هذا السعر المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، فمن شأن قياس سعر الصرف الفعلي أن يسمح بمتابعة تطور القدرة التنافسية السعرية للاقتصاد الوطني وهو أمر مهم للغاية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين وصناع القرار.¹

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

عادة ما تعتبر العملة قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل جميع العملات الأخرى المهمة، وتعتبر ضعيفة إذا انخفض سعرها مقابل هذه العملات، وهناك العديد من العوامل المهمة والتي يمكنها التأثير على سعر صرف العملة لدولة ما والتي تتمثل في ما يلي:

1. التغير في الميزان التجاري

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري.²

2. معدل التضخم

عادة ما نجد أن ارتفاع مستوى أسعار السلع في دولة معينة مقارنة بأسعار السلع في الدول الأخرى يتطلب إجراءات مالية أو نقدية لهذه الدولة، وفي غياب ذلك فإن هذا يتطلب تخفيض عملة تلك الدولة، ويحدث العكس لو أنها تتمتع بمستوى أسعار أقل من الدول الأخرى فذلك يحتاج إلى إعادة تقييم إذا ما واجهت أية دولة ظروف الكساد والكساد التضخمي، فمن المغري لها أن تجعل أسعارها متدنية لعملتها ومنافسة من خلال تخفيض عملتها مقابل عملات الدول الأخرى، وبهذا الاجراء فإنها تحفز الدول الأخرى على زيادة وارداتها، أي أن الدولة التي تخفض عملتها تزيد صادراتها.³

¹ مسعود مجبونة، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، ب. د، 2013، ص 73.

² نادية لحوحي، أثر تقلبات أسعار الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر_ دراسة حالة الجزائر_، مذكرة ماستر مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013_2014، ص 4.

³ شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012، ص 151.

3. **السياسة الضريبية:** إن الاجراءات الضريبية المختلفة التي قد تضع الأموال داخل جيوب الناس أو قد تسحبها تؤثر على سعر العملة، إلا أنه في أوقات متعددة تكون مثل هذه السياسات والاجراءات مهمة، ويجب أن تأخذ في الحسبان لما لها من آثار على الدخل وحوافز الانتاج وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري.¹
4. **التغير في معدلات الفائدة الحقيقية:** ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في بلدين، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فإنه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح، فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان، وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف.²
5. **التدخلات الحكومية:** تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي لبلد ما تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائماً لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها، ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة، لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي، كما يسمح باستقرار العملة المحلية.³
6. **عوامل أخرى:** ومن العوامل الأخرى التي قد تؤثر على سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، درجة الاستقرار السياسي في الدولة؛ فالدولة ذات الاتجاهات السياسية الواضحة والمستقرة تتمتع عملتها بدرجة من الثبات والقوة، أما الدولة التي تتعرض للانقلابات والاضطرابات تكون عملتها محل عدم ثقة وتتعرض قيمتها للانخفاض حيث يلجأ المتعاملون في أسواق العملات إلى العملات الأكثر ثباتاً.

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

1. نظام قاعدة الذهبية

كان هذا النظام مطبقاً في أواخر القرن 19، اتجهت الحكومات إلى تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب مع ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد، بالإضافة إلى حرية استيراد

¹ حورية مغربي، دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماستر مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص 3.

² أمين غويال، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة قياسية حالة الجزائر 1990_2015، مذكرة ماستر مالية وتأمينات تسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، ص7.

³ حورية مغربي، مرجع سبق ذكره، ص8.

وتصدير الذهب من وإلى الدول المتتبعة لهذا النظام، وظل يعمل بكفاءة في تصحيح اختلال توازن ميزان المدفوعات على حساب الأوضاع الاقتصادية الداخلية لكل دولة.¹

2. أنظمة الصرف الثابتة²

يعني أن يكون هذا النظام ثابت على حسب تسميته، وتقوم السلطات النقدية بتحديد سعر صرف عملتها (الاسمي) والمحافظة عليه، و يتم تحديده في ظل هذا النظام من خلال تعادل العملة على أساس معين أو قاعدة معينة سواء كان هذا على أساس سهلا أو مادة أولية رسمية.

أ. أشكالها: ويكون نظام سعر الصرف الثابت حسب الأشكال التالية:

– إما عملة واحدة: تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملتها إلى تلك العملة دون إحداث تغير، إلا في بعض الحالات كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي؛

– إما سلة العملات: حيث يتم اختيار العملات في الغالب انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة؛

– ضمن هوامش محددة: في هذا النظام يتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف.

ب. مزايا نظام سعر الصرف الثابت³

– يضع سعر الصرف الثابت قيود أو محددات على السياسة النقدية الداخلية؛

¹ فاطمة الزهراء بن طالب، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري _دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2010_ ، مذكرة ماستر مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014 ، ص 13.

² لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 134.

³ الزهرة بن بركية، دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف _دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006_2007، ص 15.

- سعر الصرف الثابت يؤدي إلى تغيرات في الاقتصاد تتلائم مع هذا السعر ويحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي وهو موجود نوعا ما على الدوام؛
- إمكانية التحكم في كمية النقود، إن الإصدار النقدي محدد بإنتاج الذهب، وبالتالي ال تكون إمكانية الانحدار نحو التضخم، مع الحفاظ على الاستقرار النقدي وهو أصعب ما يمكن تحقيقه حاليا؛
- إذا اتسم بالاستمرارية فإنه يساعد الفعاليات الاقتصادية على التخطيط والتسعير وبالتالي يساعد على تطوير الاستثمارات والتجارة الدولية .

ج. العيوب¹

- الإبقاء على سعر صرف ثابت يتطلب من البنك المركزي الجاهزية باستمرار للمتدخل؛
- في حالة الربط بعملة وحيدة، قد يحدث تحويل في الخيارات من طرف الأجانب الأمر الذي يؤدي إلى تدفقات رأسمالية كبيرة، ويضعف السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد؛
- التغيرات في سعر الصرف بين البلدان الرئيسية، سوف تؤثر على أسعار الواردات والصادرات التي يواجهها بلد الربط.

3. نظام سعر الصرف العائم المرن:²

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها: المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها، وتتمثل فيما يلي:

1. **التعويم المدار:** تقوم السلطات بتعديل أسعارها صرفيا بتواتر على أساس المستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات؛
2. **التعويم الحر:** وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق، ويسمح التعويم لسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرك من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتيا أن تتكيف مع الأوضاع السائدة إلى أن تشكل قيد، وفي هذا النوع يوجد نوعين أساسيين هما كالتالي:³

¹ سلامة نجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري _دراسة حالة الجزائر بين 1990_2012، مذكرة ماستر مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013_2014، ص21_22.

² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 116.

³ شنيقري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 164.

- **التعويم النظيف** : وفيه تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حرام يتحدد وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي، وفي نفس الوقت تقوم باستثناء ما يعرف باسم أموال موازنة الصرف عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطات النقدية.
- **التعويم الغير نظيف القدر**: ويقصد به تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء قصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق هدف معين،

3. مزايا وعيوب نظام سعر الصرف المرن¹

أ. مزايا نظام سعر الصرف العائم (المرن):

- لن يكون هناك فرصة للمضاربين لعمل أرباح على حساب البنك المركزي؛
- في حالة حدوث اختلالات على مستوى المدفوعات لبلد ما فإنه يمكن اجراء التصحيح اللازم في ميزان المدفوعات بتعديل سعر الصرف بدل من تغيير العرض النقدي؛
- يكون فعال للمتعامل مع الصدمات الخارجية؛
- تقلل من حدة المضاربة بحكم عمل آلية العرض والطلب وهو ما يظهر إذا كانت المرونة قوية (تعويم حر).

ب. عيوب نظام أسعار الصرف العائمة (المرنة):

- إن مسار سعر الصرف المستقبلي يكيه الغموض وبالتالي يؤدي إلى خلق مصاعب لعملية التخطيط والنشاط الاقتصادي؛
- حدوث تذبذبات واسعة في أسعار الصرف؛
- عدم القدرة على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف؛
- تقلص من حركية رؤوس الأموال طويلة الأجل؛
- زيادة على التبادلات الدولية؛
- نادرا ما تعمل قوى السوق بشكل كامل هناك مخاطر من سوء التقييم والذي قد يؤدي إلى أن يكون سعر الصرف بمستوى الذي تبرره الأوضاع الاقتصادية .

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

لقد تعددت النظريات بتعدد الأنظمة التي استخدمت مقاييس مختلفة يتم على أساسها اختيار القاعدة النقدية وهناك عدد من النظريات فسرت كيفية تحديد سعر الصرف من أوجه مختلفة وتتمثل أهم هذه النظريات فيما يلي:

¹ حورية مغربي ، مرجع سبق ذكره، ص 18-19

المطلب الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية

1. مفهوم نظرية تعادل القدرة الشرائية:¹

تنسب النظرية تعادل القدرة الشرائية إلى الاقتصادي السويدي "جوتساف كاسل" قدمها في عشرينات القرن، تقوم هذه النظرية على أن قيمة تكافؤ القوة الشرائية بين عمليتي بلدين على المدى الطويل تتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، أي علاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى يتحدد وفق العلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، إذن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال السنة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقوما بالعملة الأجنبية فإذ أن:

R: هو سعر الصرف؛

Pa: مستوى الأسعار المحلية مقوما بالعملة المحلية؛

Pb: مستوى الأسعار العملات مقوما بإحدى العملات العالمي.

وعليه:

$$R = P_a / P_b \dots\dots\dots 1$$

$$R \cdot P_b = P_a \dots\dots\dots 2$$

إذ إن منطوق هذه النظرية يقول بأن مستوى الأسعار يتكافأ مع سعر الصرف مضروباً في مستوى الأسعار العالمية، وكما هو معروف كان قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار

$$R_1 = R \cdot P_{a0} / P_{b0}$$

R: سعر الصرف القديم

¹ هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 52.

R_1 : سعر الصرف الجديد

وعلى ضوء ما سبق نستنتج أن نظرية تعادل القوة الشرائية تعتبر كالتالي:

$$R_2 = RN \frac{Pa.n}{Pb.n} : \frac{(Pa.n + 1)}{(Pb.n + 1)} (R.n + 1)$$

حيث:

R_2 : سعر الصرف الجديد؛

R_n : سعر الصرف في لمدة الزمنية الأولى؛

R_{n+1} : سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية؛

$Pa+n$: مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الأولى.¹

تعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين هما:

أ.الصيغة المطلقة: تفيد هذه الصيغة أن سعر صرف تعادل لعمليتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر، ويعبر عنها بالعلاقة التالية: سعر الصرف = مستوى الأسعار المحلية / مستوى الأسعار

$$SA = PD/PF$$

¹ سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 20، 21-23.

حيث :

SA: تعادل القوة الشرائية المطلق في الفترة الراهنة مثل عدد وحدات العملة المحلية بكل وحدة من العملة الأجنبية

PD: مستوى السعر المطلق بالبلد الاصل؛

PF: مستوى السعر المطلق بالبلد الأجنبي.

ب.الصيغة النسبية: يشير تعادل القوة الشرائية النسبي إلى معدلات التغيير في مستويات الأسعار (معدلات التضخم) وتقيد هذه النظرية أن معدل ارتفاع عملة ما سيكون مساويا للفرق بين نسبة التضخم بين الدولتين

$$S = S_{t-1} \times Pd/Pf$$

حيث:

S: تعادل القوة الشرائية النسب في الفترة الراهنة مثل عدد وحدات العملة المحلية بكل وحدة من العملة الأجنبية

S_{t-1} : قيمة متأخرة لسعر الصرف أو سعر الصرف في فترة الأساس

Pd: الرقم القياسي للسعر بالبلد الاصل في الفترة الراهنة (فترة أساس = 0)

Pf: الرقم القاس للسعر بالبلد الأجنبي في الفترة الراهنة (فترة اساس = 0).

2.فرضيات النظرية: أهم الفرضيات التي تستند عليها نظرية تعادل القوة الشرائية:

- عدم حدوث تدفقات واسعة لرأس المال خلال فترة تغير سعر الصرف فيها؛
- دم وجود تكاليف النقل أو أية تعريفات أو قيود على حرية تدفق التجارة الخارجية.

3. انتقادات¹: تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات من عدة نواحي أهمها:

- صعوبة تحديد أرقام قياسية للأسعار بصفة دقيقة، باعتبار أنها تأخذ بعين الاعتبار منتجات لا علاقة لها بالتجارة الخارجية؛
- صعوبة اختيار فترة أساس لتحديد الأرقام القياسية؛

¹ عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعة للنشر، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2000، ص 128.

– إهمال كلي لأثر الرقابة على الصرف والتعريفية الجمركية والمديونية الخارجية والاعتماد على التحليل لتقلبات الميزان التجاري فقط .

4. نجاح النظرية: ويتوقف نجاح تعادل نظرية القوة الشرائية على:

- سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تشويه الأسعار؛
- سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة¹.

المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة²

1. مفهوم النظرية:

حسب هذه النظرية تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة، وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة، إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائدة في ذلك البلد أكثر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائدة في البلد الآخر والعكس صحيح، إذ أن الرفع من سعر الخصم في دولة ما من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة مما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة قصد الاستثمار، باعتبار أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدول الأخرى، فيزداد الطلب الأجنبي على العملة المحلية ومنه ارتفاع سعر الصرف، ويحدث العكس عند انخفاض سعر الخصم.

يمكن تفسير كل هذا وفق الآتي:

عند توظيف المستثمرين أموالهم (M) في السوق المحلية لمدة زمنية معينة سنة مثلا فإنهم يحصلون بعد مرور هذه الفائدة على ما قدره $M(1+i_e)$ حيث i_e هو معدل الفائدة السائد محليا.

حسب هذه النظرية يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا للمبلغ المحصل عليه عند تحويل هذه الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف العاجل (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة i_a وإعادة بيعها بسعر الصرف الآجل يمكن الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية.

ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا كما يلي:

$$M(1 + id) = \frac{M}{cc}(1 + ie)ca$$

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع نفسه، ص 129.

² سليمة بوعودة، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية – حالة الجزائر، مذكرة ماجستير علوم تجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 29

حيث أن :

CC: سعر الصرف العاجل؛

Ca: سعر الصرف الاجل؛

Id: سعر الفائدة الاسمي المحلي؛

ie: سعر الفائدة الاسمي الأجنبي.

وبالتالي تصبح المعادلة:

$$\frac{ca}{cc} = \frac{1 + id}{1 + ie}$$

2. تقييم النظرية :

رغم أن نظرية تعادل معدلات الفائدة قد نجحت في تفسير تغيرات سعر الصرف، فقد اعتبرت إطارا مرجعيا لتفسير الفارق بين سعر الصرف العاجل والآجل وحركات رؤوس أموال، إلا أنها لم تحقق في أرض وقائع.

3. انتقادات:

- أن معدل الفائدة ليس العنصر الوحيد و الأهم لتوجيه نمط و سلوك المحكمين؛
- إمكانية حدوث عملية المضاربة اثار تذبذبات أسعار الصرف؛
- تفرض أن عمليات تحكيم بيد المتفاعلين و هو ما ينافي أرض الواقع.

المطلب الثالث: نظرية الأرصدة (حالة ميزان المدفوعات):¹

ميزان المدفوعات يتم فيه تحديد المعاملات الاقتصادية بين الدولة وباقي دول العالم بصورة شاملة، وبالتالي يوفر كل الاسباب التي تؤدي إلى تغيرات في العرض والطلب على العملات في أسواق الصرف، فالمعلومات المسجلة في ميزان المدفوعات لها أهمية كبيرة في شرح مستوى سعر الصرف .

فميزان المدفوعات أي دولة له تأثير جدا هام على مستوى سعر صرف عملتها، وهذه الأهمية تختلف حسب نظام الصرف، المتتبع من طرف السلع النقدية، فالعمليات المسجلة في مختلف حسابات ميزان تؤدي

¹ تواتي جديدة، تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2013_2014، ص 13_14.

إلى تغيرات في العرض والطلب على العملة المحلية، وبالتالي تغيرات في سعر الصرف ضد العملة، والذي يتعدل تلقائياً في ظل سعر الصرف العائم، ويتدخل البنك المركزي في ظل سعر الصرف الثابت.

العجز والفائض في أحد أرصدة ميزان المدفوعات تمكن من شرح مستوى سعر الصرف، فالعجز يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تدهور قيمة العملة المحلية في أسواق الصرف، وعلى العكس الفائض يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية فتتحسن قيمة العملة المحلية انخفاض سعر الصرف.

ولشرح تغيرات سعر الصرف يجب التركيز بشكل خاص على رصيد الميزان التجاري، ميزان العمليات الجارية، ورصيد العمليات لمالية.

حيث يأخذ على هذه النظرية الجوانب التالية:

– إن هناك تأثيراً متبادلاً بين السعر الصرف وميزان المدفوعات فتارة يكون سعر الصرف هو المتغير التابع الذي يحدث في ميزان المدفوعات، وتارة أخرى يكون وضع ميزان المدفوعات تابعاً للتغيرات التي تحدث في ميزان المدفوعات؛

– من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة لتحديد سعر الصرف وإدارته.

المطلب الرابع: نظريات أخرى مفسرة لسعر الصرف :

1. نظرية الانتاجية:

يتحدد سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية على أساس كفاية وقدرة الاجتياز الانتاجي وزيادة الانتاجية بما في ذلك إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشتته بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار الامر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وانخفاض سعر صرفها، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية وارتفاع سعر صرفها ويحدث العكس في حال انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخل ومستويات المعيشة.¹

2. النظرية الكمية:

¹ لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 130.

إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية، يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات، لأن سعر السلعة الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة سريان نظام الذهب وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود.¹

4. نموذج ماندل - فلمنج²:

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا النموذج إلى سنة 1963م بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس فلمنج 1962م وروبرت ماندل 1963م، حيث ركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح، إلا أنه يستعمل كنموذج وأحياناً كنظرية لتحديد سعر الصرف، كما يؤدي الاعتماد على السياسة النقدية التوسعية زيادة النشاط الاقتصادي المحلي نتيجة انخفاض أسعار الفائدة وهو ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، ومن ثم التدهور في ميزان التجاري، يتبعه انخفاض في قيمة العملة المحلية بافتراض درجة معينة لسيولة الدولة في رأس.

من أهم الافتراضات التي قام عليها هذا النموذج

- استقرار أسعار الصرف الاسمية عند مستوياتها الراهنة وبالتالي ثبات التوقعات المستقبلية بشأنها زيادة الصادرات في المدى القصير كاستجابة تلقائية لانخفاض قيمة العملة المحلية؛
- الحرية التامة لحركة رؤوس الأموال بين الدول.

5. طريقة نموذج (مِيزان محفظة الأوراق المالية)

يرى هذا النموذج أن الزيادة في عرض النقد للبلد الأصل ستؤدي إلى انخفاض مباشر في سعر الفائدة وستحول الطلب من الأسهم المحلية إلى العملات والأسهم الأجنبية، وسينجم عن هذا الانتقال انخفاض مباشر في قيمة عملة ذلك البلد و مع مرور الوقت سيحفز هذا الانخفاض في قيمة عملة الصادرات نحو الزيادة مقابل انخفاض الواردات، الأمر الذي ينجم عنه فائض تجاري ثم ارتفاع في قيمة العملة المحلية بقدر يعادل الانخفاض الذي حصل على مستواها في أول الأمر.

¹ أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 392.

² حورية مغربي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

خلاصة هذا التحليل، أن الأسواق المالية تتكيف مع حالة عدم التوازن بشكل أسرع من أسواق السلع وبالتالي فإن أسعار الصرف تكون أكثر حساسة للاختلالات في أسواق رأس المال منها في أسواق السلع وهو ما نراه بشكل جذاب في الآونة الأخيرة.

المبحث الثالث: سوق الصرف

إن المبادلات التجارية بين دول العالم بيع وشراء العملات استدعت إلى وجود أسواق عالمية تسمى بأسواق سعر الصرف، من أجل تنظيم هذه المبادلات بصفة رسمية، فهو يعد مكان تبادل هذه العملات بين الدول وتجويلها .

المطلب الأول: ماهية سوق الصرف

1. مفهوم سوق الصرف

ويعرف سوق الصرف على أنه هو المكان الذي يتحدد فيه سعر صرف العملات من خلال التقاء عرض العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية أو العكس، من طرف الأفراد والبنوك والشركات مما ينتج لهم اتخاذ قرارات مناسبة حول أسعار صرف العملات.

يتميز سوق الصرف بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- الحساسية المفرطة للظروف السياسية والاقتصادية مما يرفع من درجة مخاطر الاستثمار فيه .
- أنه سوق لا إطار مادي له مثلما هو الحال في سوق الأوراق المالية بل يتم التواصل فيه بواسطة أدوات الاتصال الحديثة.

2. أنواع سوق الصرف:

هناك نوعان من أسواق الصرف الأجنبية وهما أسواق الصرف الفورية أو العاجلة وأسواق الصرف الآجلة.

- أ. سوق الصرف الفوري:¹ هي الأسواق التي يتم فيها بيع وشراء العملة الأجنبية طبقا للسعر الحالي وإتمام عملية التسليم والتسلم للعملة الأجنبية في الوقت نفسه، تتميز بنشاط أسواق الصرف العاجلة كونه على مدار الـ 24 ساعة بدون انقطاع بسبب اختلاف التوقيت الزمني بين المراكز المالية للدولة المختلفة، تعمل أسواق الصرف العاجلة في ظل وجود سعر صرف عاجل رسمي.
- ب. سوق الصرف الآجل:² يقصد به أن بيع وشراء العملات الأجنبية يتم وفقا لسعر آجل، بمعنى أن التسليم يكون مؤجلا إلى حين حصول التاريخ المتفق عليه، ومدة التأجيل قد تكون في حدود شهر أو ثلاثة أو ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير وبطبيعة الحال فإن السعر في هذه الحالة يختلف عن السعر الحاضر وفقا لتوقع ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في المستقبل.

المطلب الثاني: عمليات سوق الصرف

1. المضاربة:³

يقصد بالمضاربة في سوق الصرف هو شراء وبيع أجل للعملات، بهدف ارتفاع الأرباح وذلك حسب توقعات المضارب، أي الاستفادة من الاختلاف في سعر صرف العملات الحاضرة عن السوق الآجلة وعلى المضارب عند ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية تحمل نوعين من الأعباء المالية:

- يتمثل في مخاطر المضاربة نفسها، فقد تتحقق توقعات في ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة وقد لا تتحقق

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 217.

² محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 222.

³ مفهوم بلقاسم، أثر تخفيض قيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية الحالة الجزائر (1970-2009)، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2012/2013، ص 5

- يتمثل في سعر الفائدة التي كان يستطيع المضارب في الحالة الأولى (ارتفاع قيمة العملة) الحصول عليها لو أنه احتفظ بأمواله بعملة الأصلية في أحد البنوك أو الفائدة التي سيضطر المضارب في الحالة الثانية (انخفاض قيمة العملة) دفعها إلى البنك مقابل الاقتراض منه.

2. التغطية:

ويقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف أي الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، وهو ما يطلق عليه أحيانا بتغطية الوضع المفتوح للمتعامل في أسواق الصرف الأجنبية دون أن تتضمن هذه العملية تسليم صرف أجنبي أو دفع الثمن بالعملة المحمية في الحال، وإنما هو مجرد اتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبل بناء على ثمن يتفق عليه في الحال.¹

3. العقود المستقبلية وعقود الخيار

أ. **العقود المستقبلية:** تمثل هذه العقود التزاما قاطعا بشراء أو بيع العملات خلال فترة زمنية محددة تتراوح ما بين 1-2 سنة (بسعر معين من خلال مزاد علني مفتوح يقام في سوق صرف منظم).²

ب. **عقود الخيار:** هو عقد يخول لحامله شراء أو بيع أصل معين بسعر محدد وقت الاتفاق، ويتم التسليم في وقت محدد في المستقبل، وهذا العقد يتم بين الذي يريد شراء أو بيع الورقة المالية والطرف البائع لهذا الخيار، ولهذا يتقاضى البائع علاوة عند إبرام العقد.³

4. التحكيم

يقصد بعمليات التحكيم أو المراجعة في أسواق الصرف الأجلة بأنها تلك العمليات التي تهدف إلى تحقيق ربح الاستفادة من الفارق السعري في سعر صرف عملة معينة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد عن طريق شراء العملة في السوق المنخفضة السعر وبيعها في السوق المرتفعة السعر.⁴

المطلب الثالث: المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي

1. **المستخدمون التقليديون:** كالمستوردين والمصدرين والسواح والمستثمرين الذين يبادلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية وذلك لتسوية معاملاتهم الدولية، إضافة إلى التجار والمضاربيين الذين يتاجرون بالعملات بحثا عن أرباح قصيرة الأجل.¹

¹ عرفان تقي الدين الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 181.

² عرفان تقي الدين الحسني، مرجع نفسه، ص 184.

³ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 110

⁴ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التطوير والتنظيم، ط 02، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص 176

2. البنوك المركزية: يمكن أن تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الفوري (الحاضر)، ليس بهدف المضاربة والحصول على ربح، وإنما بهدف التأثير على قيمة عملتها النقدية، وإلا تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الآجلة، وتعتبر البنوك المركزية من العملاء المهمين في سوق العملات هذا بالإضافة إلى تعاملها مع السوق إما مشترياً أو بائعاً للعملات الأجنبية كجزء من عمليات إدارة احتياجات دولها وتغذية حساباتها المختلفة من العملات الأجنبية.²

3. البنوك التجارية: حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، يقومون بالمقاسات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملة الصعبة ويوفرون أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.³

4. السماسرة: ويتمثل دور السماسرة عند تدخلهم في سوق الصرف في الوساطة بين المتعاملين في السوق، وهذا من خلال درايتهم ومعرفتهم الجيدة بظروف أسواق الصرف الأجنبي، حيث يقومون بتقديم أفضل العروض للعملات الأجنبية، ويتعاملون مع أفضل الطلبات.⁴

خلاصة الفصل الأول

يعتبر سوق الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية في مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس علاقة المترابطة فيما بينها، و يعتبر أداة مهمة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال قوى العرض والطلب عليها داخل السوق.

فلقد تنوعت النظريات لسوق الصرف وفق أنظمة ومحددات إلى تأثيرها ومن خلالها أدركنا مساهمة سعر الصرف في تطوير التجارة الدولية .

¹ كامل بكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص 187.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 108

³ عبد المجيد قدي، مرجع نفسه، ص 108.

⁴ وسام مالك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2011، ص 194.

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات وأثر تقلبات سعر الصرف

تمهيد

بعد ميزان المدفوعات من أهم الأدوات التحليلية في السياسة النقدية، حيث يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية الذي يعطي للدول جميع البيانات تسمح بتسجيل الوضعية الاقتصادية من حيث التوازن أو الاختلال من خلال معرفة و قياس حجم المبادلات مع العالم الخارجي بصورة واضحة .

وسنتطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم والأفكار النظرية التي تتعلق بميزان المدفوعات وعليه تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات؛

المبحث الثاني: التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات؛

المبحث الثالث: معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه ولذا فهي تعد بياناً تسجل فيه حقوقها والتزاماتها، وهذا البيان يسمى ميزان المدفوعات .

المطلب الأول: مفهوم و أهميته

1. مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات على أنه: "سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسمياً، يعتمد قيماً مزدوجاً لخالصة المقبوضات والمدفوعات اللتان يترتب عليها حقوق دائنة والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة".¹

2. أهمية ميزان المدفوعات

– يعد ميزان المدفوعات أداة هامة للتحليل الاقتصادي، لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة وضعف اقتصاد هذه الدولة يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملة المحلية؛

– أن التغيرات الحاصلة في ميزان مدفوعات لدولة ما قد يعطي إشارة عن تشديد الرقابة أو تخفيفها على دفعات مقسوم الأرباح والفوائد، رسوم ترخيص، أو نفقات أخرى المنشأة والمستثمرين الأجانب؛

– يساعد الميزان التجاري الجهات المسؤولة على اتخاذ القرارات الخاصة والمتعلقة بالسياسات الاقتصادية؛

– يعمل ميزان المدفوعات على تقديم الفرصة للحكومات بالتنبؤ وتقدير بأسعار صرف العملات الموجودة في السوق المالي؛²

– يعتبر أداة هامة تساعد السلطات على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كتنظيم التجارة الخارجية، أو وضع السياسات المالية والنقدية.³

¹ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار الجديد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1426هـ-2006م، ص 235.

² عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 55.

³ ماضر جابر البشير الحسن، قياس تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد 2(16)، المملكة العربية السعودية، ص 64

المطلب الثاني عناصر ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات إلى مجموعة من العناصر التي تتمثل فيما يلي:

1. الحساب الجاري¹

يمثل هذا الحساب أهم الحسابات في ميزان المدفوعات فهو يعكس أهم العلاقات الاقتصادية للدولة ويشمل التجارة الدولية من السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي التحويلات النقدية ويمكن حسابه على أنه يساوي صافي صادرات الدولة من السلع والخدمات + صافي التحويلات بدون مقابل، وينقسم إلى:

أ. الميزان التجاري

يعتبر ميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي، أي الفرق بين صادرات دولة ما و وارداتها، فإذا تجاوزت قيمة الصادرات من دولة ما قيمة وارداتها من سلع في وقت معين يكون هناك فائض في الميزان التجاري وإذا حدث العكس يكون هناك عجز في الميزان التجاري.²

ب. ميزان التجارة غير المنظورة

وتشمل جميع صادرات الدولة و وارداتها من خلال الخدمات مثل خدمات السياحة والنقل، الدخل من الاستثمار وأي خدمات أخرى.

2. حساب رأس المال

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدول الأخرى، وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول، وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيراً في مركز الدائنة والمديونية للدولة.³

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008م-1429هـ، ص 19.

² حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، 2002-1423، ص 21.

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004، ص 66.

وإن أهمية حساب رأس اموال في ميزان المدفوعات أنه يبين أثر التجارة الخارجية والمدفوعات على الثروة والدين، وينقسم حساب رأس المال إلى قسمين هما:

أ. حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل:

وتشمل رؤوس الأموال المتجهة إلى أو من الخارج بقصد استثمارها الاجل طويل، أي في مدة تزيد عن سنة، ويشمل:

- الإستثمار المباشر: أي قيام فرد أو مشروع أو شركة باستغلال رأس المال الذي يملكه بصورة مباشرة في دولة أخرى خلال فترة الميزان؛
 - الأوراق المالية: شراء أسهم وسندات أجنبية باعتبارها أدوات إنتمانية طويلة الأجل؛
 - القروض طويلة الأجل: القروض التي تزيد مدتها عن سنة سواء كان أحد الأطراف (المقرض أو المقترض) فرداً أو مشروعاً أو حكومة أو هيئة عامة.
- ب. حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل

وتشمل رؤوس الأموال المحولة إلى أو من الخارج بقصد الاستثمار أجل قصير، أي مدة تقل عن سنة، وتتمثل هذه التحويلات في العادة في تغيرات تظراً على إجمالي الحقوق المالية القصيرة الأجل التي يحتفظ بها المقيمون على الأجانب وعلى إجمالي الحقوق المالية التي يحتفظ بها الأجانب على المقيمين، وتتخذ هذه الحقوق أشكال كثيرة، عملات، أوراق مالية قصيرة الأجل، كمبيالات، اعتمادات تجارية..

3. حساب التسويات الرسمية¹

يضم هذا الحساب صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي السائلة، والغرض من هذا الحساب هو تسوية الحسابية الميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية والتي تتكون من العناصر التالية:

- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية؛
- رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية التابعة لها لدى البنوك الأجنبية؛
- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل الأوراق التجارية.

1 محمد العربي ساكر، واقع ميزان المدفوعات في ظل التحويلات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015، ص14.

4. حساب التحويلات عن طرف واحد:

يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد، ويشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

5. فترة السهو والخطأ:¹

تستعمل هذه الفترة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين وجانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعاً لطريقة القيد المزدوج.

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

تأثر ميزان المدفوعات بمجموعة من العوامل الاقتصادية، نذكر منها²

1. التضخم: إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، فتنخفض الصادرات و ترتفع الواردات نظر أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.

2. معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها .

3. الاختلاف في أسعار الفائدة: إن التغير في أسعار الفائدة يبدى أثراً على حركة رؤوس الأموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الأموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال، وذلك لأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين.

4. سعر الصرف: تجعل تغيرات في سعر الصرف أثراً على ميزان مدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع وخدمات المنتجة محلياً، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي بتخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

¹ عبد الكريم العيساوي، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2012م-1433هـ، ص 336،337.

² بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2003، ص28.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات يتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية، التي يجعله تارة متوازنا وتارة أخرى عكس وهذا ما يجعل الدول تسعى إلى البحث عن طرق لتصحيح الاختلال الموجود فيه.

المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

1. مفهوم التوازن

توازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى .

أ. **التوازن المحاسبي¹**: وهو عبارة تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدنية، ونظرا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الاحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان مدفوعات قد تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الاحصائيات لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند "السهو والخطأ"، تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان، ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي:

"رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي + السهو والخطأ = صفر "

ب. **التوازن الاقتصادي**: إن توازن ميزان المدفوعات بالمفهوم الاقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية، وتجارية ملائمة، بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها؛ وهي إما تلقائية أو مستقلة، إما عملية تعويضية أو موازنة.²

¹ محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 24 - 22.

² محمد العربي ساكر، نفس المرجع، ص 22 - 24.

2. أنواع عمليات التوازن¹:

أ.العمليات التلقائية أو المستقلة:

وتعرف كذلك بالعمليات فوق الخط، وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الاجمالي للميزان أو عن النتائج التي يترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح ، ومثل هذه العمليات، عمليات التصدير و استيراد السلع والخدمات ، تلقى الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها. أي المعاملات الجارية و الرأسمالية طويلة الاجل، بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الاجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة، كلها تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.

ب.العمليات التعويضية أو الموازنة:

ويطلق عليها بالعمليات تحت الخط لأن هذه المعاملات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد ثغرة فيه وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتيح عن العمليات التلقائية أو المستقلة وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي وتتمثل هذه المعاملات في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، الثغر في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي .

¹ محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 94_95.

المطلب الثاني: مفهوم اختلال ميزان المدفوعات، أنواعه وأسبابه

1. مفهوم الاختلال لميزان المدفوعات

يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية. فإذا تحقق عجز أو فائض يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وهذا الخلل البد أن يتم التخلص منه، كما أنه يسبب مشكلة للدولة وهنا يجب على الدولة اتخاذ اجراءات معينة لعلاج هذا الخلل ويتعلق ذلك أساسا بعلاج العجز، حيث أن الفائض من الممكن أن يتم التخلص منه سريعا ولكن تبقى المشكلة الاساسي فيعالج هذا العجز.¹

2. أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

أ.التقييم الخاطئ لسعر العملة المحلية: وذلك لوجود علاقة قوية بين موقف ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدي في ذلك البلد عندما كان سعر الصرف لعملة البلد أكبر من قيمتها الحقيقية، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار البلد ذاته من جهة نظر البلدان الاخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.²

—أسباب هيكلية: هي التي تتعلق بهيكل الإنتاج المحلي ومن ثم هيكل صادرات وواردات البلد فالدول النامية عادة تتميز اقتصاداتها ومن تم صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين في التصدير وارتفاع درجة الانكشاف الخارجي مما يؤدي إلى تأثيرها بحالة الأسواق العالمية؛

—أسباب دورية: ترتبط الأسباب الدورية بالتقلبات الاقتصادية التي قد تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي متمثلة أساسا في فترات الانكماش التي يمر بها الاقتصاد العالمي ستشهد انخفاضا في جل المؤشرات الاقتصادية من الإنتاج والمدخلات والأسعار و تزداد معدلات البطالة و تنكمش الواردات وهو الامر قد يؤدي إلى فائض في ميزان المدفوعات بشكل عام، والعكس من ذلك تماما في فترات التضخم؛³

—الظروف الطارئة: تتمثل في الأسباب التي تظهر بشكل عرضي لا يمكن التنبؤ به و التي قد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ، و من بين هذه الظروف نذكر الكوارث الطبيعية كالزلازل و الحروب، حيث أن مثل هذه الظروف تؤثر على حصيلة ميزان المدفوعات للدولة .

¹ فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

² نوزاد عبد الرحمن الهيثيم، منجد عبد الطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية ، ط 20 ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، ص 44

³ خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2015.

3. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

أ. الاختلال الوقتي:¹ وله صورتان وهما

- الاختلال العارض:** ويحدث نتيجة لظروف طارئة تؤثر على التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة مثل الظروف المترتبة عن الكوارث الطبيعية أو الآفاق الزراعية التي تصيب المحاصيل وينشأ عنها عجز في ميزان التجاري نتيجة نقص الصادرات، ويتصف هذا النوع بالطابع المؤقت، حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه.
- الاختلال الموسمي:** ويقصد به التقلبات التي تطرأ على ميزان المدفوعات على مدار العام نتيجة العوامل الموسمية مما قد يترتب عليه زيادة الصادرات في فترة ثم زيادة الواردات في الفترة التالية وتدهور ميزان المدفوعات في النصف الثاني من العام .
- ب. **الاختلال الدوري:**

وهو الاختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة أساساً، والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية والتي تتعرض لها هذه الدول دورياً بشكل مستمر، ولا شك في حالة النشاط والازدهار التي تتضمنها الدورات الاقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي، وزيادة إنتاج الدولة وبالتالي زيادة قدرتها على التصدير و ثم حصولها على ميزان مدفوعات مالي، وفي حين حالة الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية تضعف فيها قدرتها على التصدير، ارتباطاً بانخفاض الإنتاج بسبب حالة الكساد، وهذا ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري، و ثم ميزان مدفوعاتها.²

ج. الاختلال الهيكلي

هو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، ويوجد عدة مراحل تمر بها الدول المقترضة لرؤوس الأموال منذ أن تشرع في تمويل عملية التنمية، ويعود هذا النوع من الاختلالات إلى أسباب عديدة نذكر منها ارتفاع حجم مديونية الخارجية التضخم المحلي الذي ينشأ عجزاً مستمراً في الحساب الجاري وبالتالي حدوث اختلال مستمر في ميزان مدفوعات، التغيرات التي تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة و التي تؤدي إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول.

¹ نسيمه ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2005-2012، "مذكرة ماستر مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014، ص 18-10

² فليح حسن خلق، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 129، 128.

المطلب الثالث: طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

إن هدف أي دولة هو تحقيق التوازن الخارجي وبمجرد حدوث اختلال في ميزان المدفوعات تبدأ سلسلة الأساليب المعالجة المختلفة منها

1. **المعالجة عن طريق آلية السوق:** وهذه الطريقة لها ثلاثة أشكال ترتبط بتطور النظريات الاقتصادية الرأسمالية التي تعالج الاختلال وفق لمنظورها وهي:
 - أ. **التصحيح عن طريق آلية الأسعار:** و يختص هذا التصحيح بفترة قاعدة الذهب، ويتطلب تطبيقها ثلاث شروط أساسية هي:
 - ثبات أسعار الصرف؛
 - الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في البلد؛
 - مرونة الأسعار والأجور (أي حرية حركتها أو عدم التدخل في تحديدها).

وهذه الشروط تمثل الأساس الذي تقوم عليه النظرية التقليدية التي سادت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والتي تقول في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات سيؤدي ذلك إلى دخول كميات من الذهب إلى الاقتصاد الوطني وسوف يرافق ذلك ارتفاع معدل عرض النقد في تداول كما يؤدي بدوره إلى زيادة الأسعار المحلية مقارنة بالدول الأخرى ويترتب على ذلك انخفاض الصادرات نظرا لارتفاع سعرها في الخارج وارتفاع الاستيرادات نظرا لانخفاض سعرها في الداخل وتستمر هذه العملية إلى أن يحدث التوازن في الميزان، أما في حالة حدوث عجز فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في أسعار السلع المحلية ويعني ذلك الاتجاه نحو ارتفاع قيمة الصادرات المحلية وانخفاض قيمة المستوردات لارتفاع قيمتها محليا وفي النتيجة سيؤدي ذلك إلى توازن الميزان.¹

ب. **التصحيح عن طريق آلية سعر الصرف:** وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقييده من قبل السلطات النقدية.

2. **المعالجة عن طريق الدخل:**

جاءت هذه النظرية على أثر ما طرحه كينز والتي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل وأثرها على الصرف الأجنبي، وبالتالي على التوقف في ميزان المدفوعات وأهم شروط تطبيق هذه النظرية هي ثبات سعر الصرف والأسعار واستخدام السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل، تقول النظرية أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى إحداث تغيير في مستوى الاستخدام العام والانتاج للبلد مما ينعكس

¹ دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان 2013 ص 85_86

على مستوى الدخل المتحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، فعندما يحقق الميزان فائضا كنتيجة لارتفاع قيمة الصادرات سيرتفع مستوى الاستخدام في البضاعات التصديرية يواكبه زيادة في الأجور ومن ثم الدخل الموزع مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات نسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف فترتفع الاستيرادات مما يؤدي إلى العودة إلى حالة التوازن في ميزان المدفوعات، والعكس في حالة العجز.

3. التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة

عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، حيث يأتي دور الحكومات بالتدخل بصورة مباشرة لغرض معالجة الخلل الحاصل فيه تجنباً لاستمراره من ناحية وللحد من الآثار الاقتصادية الناجمة عنه من جهة أخرى، ويتم ذلك باستخدام جملة من الإجراءات يمكن تحديدها على حد التالي:

أ. فإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في:

- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان؛
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان؛
- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان؛
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.¹

ب. أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في

- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطن تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي؛
- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الوطني أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية.²

¹ رائد عبد الخالق عبد اهل العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 62، 63.

² متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ط01، دار الفكر، الأردن، 2011. ص ص ، 156، 157.

المبحث الثالث: معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مناهج وسياسات سعر الصرف المنتهجة لتصحيح الاختلال داخل ميزان المدفوعات من تحقيق توازنه واستقراره

المطلب الاول : مناهج تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات باستخدام سعر الصرف

توجد العديد من المناهج أو المداخل النظرية التي تهتم بدراسة و تبيان الاثار المترتبة على تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات و بالتالي تحلّل أثر هذه التغيرات (خاصة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية) في علاج العجز على مستوى هذا الميزان وتحقيق التوازن والاستقرار في سعر الصرف ولعل أهمها منهج المروونات إضافة إلى منهج الاستيعاب والمنهج النقدي.

1. المنهج النقدي وتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات:

يقوم هذا المنهج على تأكيد قاعدة أساسها أنه لا يمكن النظر إلى ميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية لا حقيقية وأي اختلال يحدث ما هو إلا اختلال رصيد وليس اختلال تدفق عليه فإن الاختلال ما هو إلا نوع من أنواع الاضطراب المرتبط بالاختلال في السوق النقدية أي بين ظاهرة عدم التوازن بين طلب وعرض النقود.¹

2. منهج المروونات:

يرتكز منهج المروونات على رصيد الميزان التجاري ويعتبر أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات ويسعى لإبراز دور سياسة سعر الصرف كوسيلة لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات وعلى وجه خاص من خلال تركيز التحليل على الميزان التجاري، عليه فإن أية تغيرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيرا على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري ويشكل توازن هذا الميزان نقطة البداية في تحليل منهج المروونات في ضوء شرط مارشال - ليرنر .

ويباشر التخفيض في سعر الصرف دوره في إحداث تحسبن في ميزان المدفوعات من خلال تغير مستوى الأسعار للسلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية في كل من الأسواق المحلية والأجنبية مما يشجع على استبدال

¹ بن طرية حورية، مرجع سبق ذكره، ص10، 11

السلع الأجنبية المستوردة بالسلع المحلية في عمليات الاستهلاك والإنتاج كما انه يزيد من الطلب الخارجي على الصادرات المحلية نتيجة لانخفاض أسعارها.¹

3. فرضيات النظرية: يعمل أسلوب المرونات في ضوء جملة من الفرضيات منها

– التوازن المبدئي في الميزان التجاري (رصيده يساوي الصفر)؛

– استقرار سوق الصرف الأجنبي؛

– عدم استخدام بقية الدول الداخلة في نظام التبادل لأية إجراءات أخرى تؤدي إلى إبطال مفعول سياسة تغيير أسعار الصرف؛

– ثبات منحنيات الطلب على الصادرات والواردات.²

4. الصياغة النظرية لمنهج المرونات

أ. سعر الصرف الحقيقي

يعرف الاقتصادي شارل سعر الصرف الحقيقي على أنه حاصل الضرب سعر الصرف الاسمي والنسبة بين سعري لدوليتين وفق العلاقة التالية:³

$$Q = S \left(\frac{P^*}{P} \right)$$

حيث أن

Q: سعر الصرف الحقيقي

S: سعر الصرف الاسمي

P* : مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية

P : مستوى الأسعار في الدولة المحلية

¹ بن طرية حورية، مرجع سابق، ص 3690

² كامل البكري، مرجع سابق، ص 299.

³ Charles Van Marrewijk , ‘ Basic Exchange Rate Theories ‘ , Centre for International Economic Studies , Discussion Paper N° 0501 , February 2005 , p 06

وبالتالي فإن سعر الصرف الحقيقي هو سعر نسبي وهو ما يمثل النسبة بين أسعار السلع الأجنبية وأسعار السلع المحلية والذي يمكن أن يرتفع في الحالات التالية:

- ارتفاع سعر الصرف الاسمي؛
- ارتفاع مستوى الأسعار في الدولة الأجنبية؛
- انخفاض مستوى الأسعار في الدولة المحلية

باعتبار المستهلك أخذ آراء توقعية فإنه يلجأ إلى إحلال السلع المحلية بدل السلع الأجنبية إذا توقع ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقارنة مع أسعار السلع المحلية .

X تمثل الصادرات من السلع المحلية و M فإذا كانت تمثل الواردات من السلع الأجنبية مع الإشارة إلى أن الصادرات و الواردات هي دوال في سعر الصرف الحقيقي فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي قد يوزع إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية و هذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع الأجنبية فضلا عن ارتفاع الطلب على السلع المحلية، ويمكن إبراز هذه الآثار على الميزان التجاري وفق العلاقة التالية:

$$CA(Q) = X(Q) - Q.M(Q)$$

حيث أن

CA: يمثل رصيد الميزان التجاري (وهو دالة في سعر الصرف الحقيقي)

X: يتمثل قيمة الصادرات (وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي)

M : تمثل قيمة الواردات (وهي دالة في سعر الصرف الحقيقي)

وهذا ما يعني أن رصيد الميزان التجاري يمثل الفرق بين مجموع الصادرات السلعية و مجموع الواردات السلعية، وهو الذي يعتمد أساسا على سعر الصرف الحقيقي.

فإذا كانت الأسعار النسبية السائدة في كل من الدولة المحلية والدولة الأجنبية تتسم بالثبات فإن سعر الصرف الحقيقي هو نفسه سعر الصرف الاسمي التوازني والذي يمثل نقطة تقاطع منحني الطلب على الصادرات ومنحني الطلب على الواردات.

5. شرط: Marshal – Lerner

من أجل معرفة العلاقة بين سعر الصرف ووضعية الميزان التجاري قام كل من Marshal و Lerner بتحديد مفهوم مرونة الطلب على الصادرات و مرونة الطلب على الواردات بحيث

nX : مرونة الطلب على الصادرات .

nM : مرونة الطلب على الواردات

وشرط Marshal – Lerner هو كالتالي:

$$nX + nM > 1$$

إن هذا الشرط هو في الواقع حالة خاصة لمطلب أكثر عمومية متمثلة في إحداث تحسن في وضعية الميزان التجاري المتولد عن عملية تخفض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وهذا الهدف (تحسين وضعية الميزان التجاري) لغرض تحقيقه يشترط ضمان تحقيق شرط أساسي والذي يتمثل في أن مجموع مرونتي الصادرات والواردات تجاوز الواحد الصحيح¹.

ويفترض لكي تتحقق هذه الحالة الفرضيات التالية:

- إن هذا التحليل ينطبق على دولتين فقط؛
- إن مرونة العرض تكون لا نهائية؛
- إن منحنيات العرض والطلب هي دوال السعر الخاص بالسلعة فقط.

¹ Robert Mitchell Stern ، ‘ The balance of payments : Theory and economic policy ‘ ، Aldine publishing company ، New York ، 1980 ، p 128 .

ويمكن التعبير رياضياً عن علاقة مرونة الصادرات والواردات وأثرهما في إحداث التحسن المنشود في الميزان التجاري وفق العلاقة التالية:

$$\Delta Bf = Vf_x \frac{ex(nx - 1)}{ex + nx} + Vf_m \frac{nM(em + 1)}{nM + em} > 0$$

حيث أن:

ΔBf : التغير في الميزان التجاري

Vf_x : قيمة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية

Vf_m : قيمة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية

ex : مرونة عرض الصادرات المحلية (النهائية)

em : مرونة عرض الواردات الأجنبية (لا نهائية)

nX : مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات

nM : مرونة الطلب المحلي على الواردات

توضح العلاقة السابقة أن المرونة تمثل الحلقة الرئيسية التي تحكم آلية تخفيض سعر الصرف وأثرها في تحسين وضعية الميزان التجاري بناء على الافتراض الذي قدم في شرط Lerner – Marshal ؛

6. منهج الاستيعاب:

عرف الاستيعاب على أنه مجموعة نفقات الاستهلاك والاستثمار وفق مفهوم الامتصاص والاستيعاب يعرف ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين المحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما وما بين المدفوعات أو الإنفاق الكلي لهؤلاء المقيمين بمعنى آخر فإن الميزان هو الفرق بين الدخل القومي والإنفاق القومي لاقتصاد ما وتزامن ظهور منهج الاستيعاب مع ظهور الفكر الكينزي أين انتقل الفكر الاقتصادي إلى مرحلة جديدة وأصبح مخططي السياسة الاقتصادية يستندون إلى أدوات التحليل الكمي واعتماد السياسة المالية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.¹

¹ بن طرية حورية، مرجع سبق ذكره، ص 10، 11

المطلب الثاني سياسة تخفيض قيمة العملة و علاقتها بميزان المدفوعات

1. تعريف تخفيض قيمة العملة:

يتمثل إجراء سياسة تخفيض قيمة العملة في تلك "العملية التقنية التي تقوم بها السلطات النقدية لتخفيض من قيمة عملتها المحلية تجاه قاعدة نقدية معينة (ذهب، عملات صعبة، حقوق سحب خاصة)، ما يترتب على ذلك انخفاض قيمتها مع جميع العملات وبالتالي فهي إجراء رسمي لإعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحمية، والعودة به إلى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات، خاصة القوية منها، قصد التحكم في الصعوبات التجارية للبلد.¹

2. شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

حتى تكون سياسة تخفيض قيمة العملة ناجحة و عملية في تحقيق الاهداف التي انتهجت بغية الوصول إليها لابد من توفر مجموعة من العوامل والمحفزات الأساسية نذكر منها:

- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير؛
- قدرة البلد على زيادة طاقته الانتاجية بهدف توفير فائض من السلع الوطنية القابلة للتصدير، أي أن نجاح سياسة التخفيض مرتبط ارتباطا وثيقا بحالة الهيكل الاقتصادي للبلد المنخفض لعملة فإذا كان من شأن التخفيض أن يحد من الواردات فهذا لا يعني إطلاقا زيادته لحجم الصادرات لأن القدرة التصديرية مرتبطة أساسا بالطاقات الإنتاجية في الاقتصاد المحلي وإمكانية زيادتها تكيفا مع حاجات الطلب الخارج؛
- عدم قيام الدول المنافسة الاخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها؛
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية؛
- بأن يكون مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات الاستجابة لشروط Lerner-Marshall أكبر من الواحد صحيح.²

¹ علال بن ثابت، جمال سويح، اختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 1986-2015، دراسات، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 29، 2017، ص 26

² رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زبران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 222.

3. آثار سياسة التخفيض

- يتأثر أي اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي أيا كانت درجة انفتاحه، من جراء تخفيض قيمة العملة الوطنية، وذلك بغض النظر عن طبيعة ذلك الاقتصاد ومكانته؛
- النشاط الاقتصادي وتوزيع الدخل والموازنة العامة وإعادة توزع الموارد هناك آثار أخرى تحمل طابعا داخليا تتعلق بمستويات، يمكن إيجاز هذه الآثار فيما يلي:
 - تؤثر سياسة التخفيض كذلك على الميزان المالي و حركة رؤوس الأموال؛
 - للتخفيض أثر واضح على الصادرات والواردات (الميزان التجاري) وذلك من خلال زيادة الصادرات التي تصبح أسعارها أقل وتقلص الواردات التي تصبح أسعارها أعلى. ؛
 - يؤثر التخفيض على النشاط الاقتصادي حيث أن ارتفاع أسعار الواردات سروف يفرض على المتعاملين الاقتصاديين تقليل الطلب على السلع الاجنبية و تحويل جزء منه إلى السلع المحلية وهو ما يحفز العملية الانتاجية وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي.¹

أولاً: سلبيات سياسة تخفيض قيمة العملة

- زيادة حجم قيمة الديون الخارجية بالنسبة للمؤسسات أو حتى الدول؛
- زيادة تكاليف الانتاج الذي يعتمد على المواد الاولية المستوردة؛
- ارتفاع مستويات الأسعار المحلية واضعاف القدرة الشرائية للمواطنين؛
- انتشار الضغوط التضخمية نتيجة التمويل بالعجز في ميزانية الدولة والاعتماد على القروض المصرفية، والتي من شأنها أن تعمل على تدهور قيمة العملة محليا.²

ثانياً: إيجابيات سياسة التخفيض

- رفع معدلات النمو الاقتصادي مت خلا تشجيع الصادرات لدخول الاسواق الخارجية وامتلاك حصة سوقية لها؛
- تخفيف الضغوط على احتياطات البنك المركزي من العملة الأجنبية؛
- التخفيف من العجز الميزان التجاري ومحاولة إعادة التوازن له. مما يؤدي إلى توازن ميزان المدفوعات.

¹ هجيرة عبد الجليل، مرجع سابق، ص 50.

² علال بن ثابت، جمال سويح، مرجع سابق، ص 28 (،بتصرف)

المطلب الثالث: سياسة الرقابة على الصرف

1. مفهوم سياسة الرقابة على الصرف

يقصد بالرقابة على الصرف كل القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، أو بعبارة أخرى كافة الاجراءات الرقابية المتخذة من طرف بلد ما لتقييد دخول أو خروج رؤوس الأموال منه.

2. أسباب إتباع نظام الرقابة على الصرف

- مكافحة الكساد وتحفيز الانتاج من خلال رفع الأسعار الداخلية وإنعاش بعض الصناعات الهامة؛
- مكافحة ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج؛
- الحفاظ على قيمة العملة فوق المستوى السائد وفق ظروف السوق (العرض والطلب).¹

3. أهداف سياسة الرقابة على الصرف

- تمثل سياسة الرقابة على الصرف أداة هامة من أدوات السياسة التجارية الهادفة إلى حماية الصناعات الوطنية من غزو السلع المستوردة من خلال فرض القيود المختلفة على تحويل هذه السلع وهو ما يضرب في صالح الميزان التجاري و بالتالي ميزان المدفوعات؛
- تنمية احتياطات الدولة من الصرف الأجنبي؛
- عزل الاقتصاد الوطني عن الصدمات الخارجية كالأزمات النقدية الفجائية؛
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات حيث أن معظم استخدامات الصرف الأجنبي تكون متعلقة به.²

4. إيجابيات وسلبيات سياسة الرقابة على الصرف¹

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، 174_175.

² أمين صيد، ' سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات '، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص 153.

- أ. إيجابيات: يتوقف نجاح تطبيق سياسة الرقابة على الصرف على مدى تحقيق أهدافها. وخصوصا الرفع من أداء المؤسسات الوطنية وتطوير المنتج الوطني وخلق توازن في الميزان التجاري، وفيما يلي أهم إيجابياتها:
- الحد من هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج؛
 - حماية احتياطي العملة الصعبة؛
 - المحافظة على توازن ميزان المدفوعات؛
 - الحفاظ على استقرار سعر الصرف من خلال التحكم في كميات العرض من العملة الوطنية في سوق العملات الأجنبية .
- ب. سلبيات سياسة الرقابة على الصرف
- تشكل حاجز كبير على الاستثمار الأجنبي، وبالتالي تفوت فرصة الاستفادة من مصادر تمويل خارجية من شأنها دفع عجلة التنمية الوطنية؛
 - تقييد التداول على العملة الوطنية وجعلها غير قابلة للمصرف، مما يؤثر سلبا على المتعاملين الاقتصاديين الذين يرغبون في التداول في سوق العملات الأجنبية؛
 - حرمان المواطنين من الاستخدامات المتعددة للعملة الصعبة، و التي مت شأنها تحسين ظروف الحياة، وذلك من خلال إشباع حاجياتها الغير ممكن إشباعها بالمنتج الوطني؛
 - ظهور ظاهرة التهريب الدولي للعملة الصعبة وخروج أموال بطريقة غير شرعية. وبالتالي خسارة الاقتصاد الوطني للعوائد المتأتية من اقتطاعات التحويلات الخارجية للعملة.

¹ جمال مساعدي، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2016)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، تخصص: تجارة دولية وتنمية مستدامة، 2018/2019

خلاصة الفصل

للميزان المدفوعات أهمية بالغة باعتباره أداة من أدوات التحليل الاقتصادي و بدوره يظهر المركز المالي تجاه العالم الخارجي.

إلا أنه قد يتعرض إلى مجموعة من الاختلالات بشكل مؤقت أو دائم حيث تلجأ السلطات إلى إيجاد طرق أو آليات لمعالجته من أجل إعادة توازنه، فهو بمثابة صورة لوضعية البلد.

الفصل الثالث

أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري
_دراسة تحليلية

تمهيد

يحتل سعر الصرف حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية، حيث يعتبر أداة الرئيسية ذات تأثير مباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية و الأسعار الخارجية، وقد تلجأ إليه الدول قصد استعادة التوازنات داخل الميزان المدفوعات الذي يظهر لنا العجز المالي للدولة اتجاه بقية دول، والذي يمكن تسوية عجزه عن طريق رفع حجم الصادرات والحد من الواردات وجذب رؤوس الأموال.

ولهذا تطرقنا إلى أهم التطورات و الأحداث التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال تقسيم الفصل إلى :

المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر

المبحث الثاني: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر.

المبحث الأول : سعر الصرف في الجزائر

عرف نظام الصرف الجزائري منذ الاستقلال عدة تحولات وتطورات وذلك طبقا لمراحل التنمية الاقتصادية ، وتميزت بالتدخل الإداري في تحديد الأسعار وإعادة النظر في سياسات سعر الصرف.

المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر

بعد التخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق استوجب على الجزائر القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات خاصة في النظام المصرفي وسياسة سعر الصرف، حيث عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري والصرف عدة تغييرات يمكن إدراجها فيما يلي:

1. المرحلة الأولى 1964 - 1973: أنشئ الدينار الجزائري في أفريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب تعويضا عن الفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، وخلال هذه الفترة كان نظام النقد الدولي مسيرا باتفاقية بروتوودز حتى سنة 1971 حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي

وحددت الجزائر سعر صرفها على أساس 1 دج = 1 فرنك فرنسي واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1969 في الوقت الذي لجأت فيه السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي، ولم يتبعه الدينار الجزائري في التخفيض وأصبح 1 دج = 1.25 فرنك فرنسي في الفترة (1969)، ولقد رافق تدهور العملة الفرنسية تراجع الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية تسديدا لقيمة الواردات الجزائرية، وارتبطت هذه الفترة بانهياء نظام بروتوودز والتخلي عن أسعار الصرف الثابتة وتبني أسعار الصرف المعومة، أي تغيير نظام تسعير الدينار¹.

جدول 1: تطور تسعيرة الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي (1964_1974)

السنة	1964	1965	1966	1967	1968	1970	1971	1972	1973	1974
التسعيرة دج/FF	1	1	1	1	0.884	0.889	0.887	0.921	0.871	0.871
النسبة المئوية الأساس 1964	100	100	100	100	88.4	88.9	88.7	92.1	87.1	87.1

المصدر: مسعود بوجدوخ، تأثير نظام الصرف على التوازنات الكلية للاقتصاد، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، 2010، ص 168.

¹ سلمى دوحة، مرجع سبق ذكره، ص 160، 161

2. المرحلة الثانية (1974 - 1986) الربط بسلة من العملات

بعد انهيار نظام بروتوودز وتعميم نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي، لجأت الجزائر إلى ربط عملاتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، حيث تعطى كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، وتتكون هذه السلة من (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الاسترليني، الكرون الدانمركي، الكرون النرويجي، الكرون السويدي، الفلورين الهولندي، البسيطة الإسبانية، الشيلنغ النمساوي) .

حيث يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس¹، ويقوم البنك المركزي بحساب سعر الصرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي باتباع الخطوات التالية:

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي؛
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري؛
- حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

وبعد اعتماد هذه الخطوات يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي والتي تحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.²

3. مرحلة تعديل الدينار الجزائري (1987 - 1994)³

نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986، دخول الاقتصاد الوطني أزمة حادة . مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، أي أن الاجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكانت لابد ان تتبعها اجراءات لتحقيق الاستقرار النقدي في الداخل. ولقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفقا للطرق الاتي ذكرها

¹ فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 292.

³ حورية مغربي، مرجع سبق ذكره، ص 95

أ. الانزلاق التدريجي: قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي و مراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 الى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل معدل صرف الدينار 4.9 دج/\$ في نهاية 1897 الى 17.7 دج/\$ في نهاية مارس 1991.

ب. التخفيض الصريح : طبقت هذه الطريقة بعد ان اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22 % بالنسبة للدولار، وهذا ليصل الى 22.5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل ابرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، أجرى تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10 % وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض نسبة 40.17 % وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/\$¹ للدولار الواحد

جدول 2: تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1987_1994)

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
سعر الصرف دج/\$	4,849	5,914	7,608	8,957	18,472	21,836	23,345	35,058

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع الإلكتروني:

<http://www.databank.worldbank.org> ، تاريخ الاطلاع 10 / 4 / 2022.

4. المرحلة 1994 وما بعدها

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات الى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية و اتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي .ففي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70% و ذلك ما بين أبريل وسبتمبر 1994 وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصغر بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي و البنوك التجارية وبين 1996 و 1995 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% واتبعه انخفاض بحوالي 13% من 1998-2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهر الموالية وهذا منذ أوائل 2002، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد

¹ بلعوز بن علي، " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية "، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

حوالي 73,36 و 91,30 بالنسبة للأورو في سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72,64 بالنسبة للدولار و 91,24 بالنسبة للأورو¹.

جدول 3: تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1994 _ 2015)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
سعر الصرف دج/ \$	35.058	47.0662	54.748	57.707	58.739	66.573	72.259	77.215
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر الصرف دج/ \$	79.681	77.349	72.060	73.276	72.646	69.292	64.582	72.647
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
سعر الصرف دج/ \$	74.385	72.937	77.535	79.368	80.579	100.69		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع الإلكتروني:

<http://www.databank.worldbank.org> ، تاريخ الاطلاع 10 / 4 / 2022.

¹ محمد الناصر حميدان، عبد القادر شوپيرسات، أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري _دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1989 _ 2014)، مجلة الباحث، العدد 16، 2016، ص134

المطلب الثاني. سياسات سعر الصرف في الجزائر

مرت سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل وقوانين ومن بين هذه السياسات سياسة الرقابة وسياسة تخفيض قيمة العملة وفي هذا المطلب سوف نتطرق لكل منهما

أولاً: سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر

تعني الرقابة على الصرف رقابة الدولة عن طريق البنك المركزي والبنوك التجارية المختلفة على التعامل في الذهب والعملات الأجنبية، وبذلك يكون للدولة رقابة على شراء وبيع العملات الأجنبية، وتتبع الدولة الرقابة على الصرف عندما ترغب في التحكم في أسعار العملة الوطنية في الأسواق الدولية، كما يتبع نظام الرقابة على الصرف غالباً لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو الأحوال التي تقضي فيها الدول هروب رؤوس الأموال إلى الخارج¹، وتميز نظام الرقابة الجزائري حين بدأ تطبيقه سنة 1963 عن غيره بالخصائص التالية:

- مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية وتأثيرها على الدينار من أجل المحافظة على استقرار أسعار صرف الدينار الجزائري
- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة من أجل تمويل النشاطات ذات الأولوية .

ولقد مر نظام الرقابة على الصرف بالمراحل الأساسية التالية:

1. الرقابة على الصرف قبل قانون 90 -10: ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ما يلي:
- أ. مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1963 -1970)

كان هدف السلطات في هذه المرحلة هو حماية اقتصادها الناشئ و النهوض به من خلال العمل على توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، وتم استخدام عدة أدوات لتنظيم الرقابة على الصرف تمثلت في:

- **نظام الحصص:** حيث يجب على كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تحصل على ترخيص من قبل وزارة المالية و الهدف من هذا الاجراء هو إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة، والحد من السلع الكمالية و الادارة الجيدة للعملة، وحماية الانتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري .
- تنويع العلاقات التجارية و ابرام العديد من الإتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول من أجل توسيع مجال المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من الاستقلالية .

¹ محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1974 -2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 100.

– الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية بواسطة مجموعة من المؤسسات الوطنية المسيرة مباشرة من طرف الدولة.¹

ب. المرحلة الثانية 1971-1977: تمثل هدف الرقابة خلال هذه المرحلة بتحقيق هدفين أساسيين هما

- تحديد سعر صرف الدينار بغرض الحفاظ على استقراره و استقلاله اتجاه العملات القوية؛
- جعل الاقتصاد الوطني بعيدا عن تقلبات الاقتصاد العالمي وعزله عن تقلبات الاسواق و الاسعار العالمية.

ج. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978- 1987)

شهدت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث يتم إقصاء الوسطاء من هذا المجال، إضافة إلى إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون المتضمن استعادة البنك المركزي لدور ه كبنك للبنوك حيث تم وضع نظام بنكي على مستويين وذلك بالفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية .

2. الرقابة على الصرف بعد قانون (90- 10)

إن الرقابة على الصرف من صلاحيات البنك المركزي لكن في الجزائر لم تخول هذه الصلاحية للبنك المركزي إلا في العشرية الأخيرة، بعد ذلك صدر قانون النقد والقرض الذي نص على المبادئ العامة للرقابة على الصرف كجزء من الهدف العام من هذا القانون، والذي يتمثل في إعادة تنظيم النظام النقدي ونظام القرض للاقتصاد.

إن البنك المركزي من خلال قانون النقد والقرض أصبح يعرف ببنك الجزائر، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي التام بحيث لا يخضع للمحاسبة العامة، المراقبة مجلس المحاسبة، وذلك من أجل تجسيد سياسة نقدية ومالية جديدة ، يتبع بنك الجزائر القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية بحيث يعتبر تاجرا في علاقته مع الغير تتمثل مهامه في إطار قانون 90/10 كما يلي:

- تنظيم التداول النقدي؛
- مراقبة و تنظيم الصرف؛
- تسيير المديونية الخارجية؛
- تسيير المديونية الخارجية.

¹ بربري محمد لمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011، ص 224

كما حدد هذا القانون صلاحية مجلس النقد و القرض في مجموعة من النقاط أهمها مراقبة الصرف وتنظيم سوقها بالإضافة إلى رقابة لاحقة للبرنامج العام للتجارة الخارجية إلى جانب إنشاء لجنة الاقتراض مقرها في البنك المركزي ومهمتها مراقبة قروض الخارجية خاصة تلك التي تفوق المليون ين دولار وفي سنة 1995 أنشأت سوق ما بين البنوك ووفقا لذلك أصبح للبنوك التجارية حق التعامل فيما بينها العملات الأجنبية بيعا وشراء وتساهم بما نسبته % 50 من عائدات الصادرات من غير المحروقات، كانت تسلم في السابق لبنك الجزائر كما أصبح بإمكانها التمتع بوضع الصرف أو النقد الأجنبي توضع كودائع لدى بنك الجزائر مقابل فوائد تتطابق والفوائد السائدة في سوق المالية الدولية.¹

ثانيا: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

يواجه الاقتصاد الجزائري اختلالات اقتصادية كبيرة. واعتبارا بأن أسعار الصرف تعتبر أهم وسيلة لمعالجة هذه الاختلالات، عمدت الحكومة الجزائرية إلى تخفيض العملة الوطنية في عدة مناسبات، وخاصة قيمتها الخارجية أمام العملات الارتكازية، وذلك للأسباب التالية:

- عجز شبه دائم في ميزان المدفوعات بداية من 1975 الذي يتميز بحساب جاري يتراوح بين عجز وفائض وميزان رأسمال في عجز مستمر؛
- التآكل المستمر لاحتياطيات الصرف مقابل مديونية خارجية ثقيلة؛
- عجز الميزانية والذي كان سمة الاقتصاد الجزائري حيث بلغ أقصاه سنة 1993 بحوالي 190 مليار دج إلا أن زيادة الإنفاق الجاري دعت إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز؛
- أن تقييم الدينار بأكثر من قيمتها والرقابة المشددة عليها جعلت من سوق الصرف الموازي يظهر ويزدهر لتلبية طلبات المتعاملين، حيث أدى تطوره إلى نشوء سعر صرف متعدد في الجزائر وهو مخالف لما نص عليه قانون النقد والقرض، والتخفيض يمكن القضاء على السوق الموازية أو على الأقل تقليص نشاطها وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين، وقد عمدت لتخفيضها في إطار تحقيق ما يلي:
- مواجهة أسعار الصرف المغالي فيها؛
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لتحقيق تصحيح شامل للأسعار؛
- المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية و توسيع أسواق الصادرات، ومن ثم الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني؛
- إدارة سعر الصرف و تحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي.

¹ هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 77-78.

ويمكن القول أن الهدف الرئيسي من سياسة تخفيض العملة الوطنية هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك بزيادة الصادرات وتخفيض من الواردات ، حيث حاولت الحكومة الجزائرية منذ سنة 1990 معالجة مشاكل العجز في ميزان المدفوعات وإعادة التوازن له، لأن عملية التخفيض تؤدي إلى إحداث تغيرات على أسعار كل من الصادرات والواردات، وهذا ما يعرف بنظرية المرونات، وذلك من خلال التركيز على تطور الميزان التجاري وعلاقته بعملية التخفيض بالاعتماد على دراسة مرونتي الصادرات والواردات.

• **مرونة الصادرات:** نظريا فإن تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية مما يخلق زيادة في النمو الطلب الخارجي عليها، وبالتالي زيادة في حجم الصادرات الوطنية وانخفاض في واردات الدولة من السلع والخدمات، مما ينتج عنه تخفيض العجز في الميزان التجاري.

فإن أول شرط لنجاح التخفيض من جانب الصادرات هو تمتع الطلب الخارجي على الصادرات والعرض الداخلي لها بمرونة كبيرة، وفي الجزائر يشكل هيكل الصادرات عائقا حقيقيا أمام هذا الشرط، حيث لا يتمتع هذا الأخير بالمرونة الكافية التي تتجاوز مع عملية التخفيض، بل وشبه منعدم المرونة على بعضها.

فصادرات الجزائر تتميز بسيطرة قطاع المحروقات عليها بنسبة لا تقل عن الـ 90% من متحصلات التصدير بالعملة الصعبة، وهذا القطاع لا يعد مرنا أبدا لسعر الصرف لا انخفاضاً ولا ارتفاعاً لأن العرض والطلب عليه محدد من السوق الدولي والدول المنظمة " كالجزائر تعد من الدول المتلقية لقيمة حصتها الواجب انتاجها وبالتالي فليس بإمكانها لا الرفع ولا التقليل من قيمة صادراتها من المحروقات استجابة لتغير الأسعار .

أما ما تبقى من نسبة الصادرات، فهي خارج قطاع المحروقات، وهي كذلك لا تتميز بمرونة كافية خاصة من ناحية العرض الداخلي نظرا لمحدودية القطاع الإنتاجي وعدم تنوعه، فأغلب هذه المنتجات ذات قيمة إضافية بسيطة وليست ذات جودة عالية تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية، وما تبقى فهو من صادرات بعض المواد الأولية والتي مهما كانت مرنة تجاه الطلب الخارجي فهي لا تحقق التغيير المنشود نظرا لضعف نسبتها ضمن الصادرات الأخرى.

وعليه يمكننا القول بأن الاعتماد على سياسة تخفيض قيمة الدينار تعتبر إلى حد ما غير مجدية نظرا لعدم مرونة العرض الداخلي ولا الطلب الخارجي على الصادرات الجزائرية ومن غير المؤكد الحصول على نتائج ايجابية من هذه العملية إلا إذا تم إحداث ثورة إنتاجية وتغيير شامل في هيكل الصادرات.¹

¹ محمد الناصر حميداتو، عبد القادر شويرسات، مرجع سابق

• مرونة الواردات: من الناحية النظرية تؤدي عملية تخفيض قيمة العملة الى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية و بالتالي ينقل الطلب المحلي و الأجنبي نحو السلع المحلية، وإن تخفيض العملة من جانب الواردات يعتمد نظريا على وجود مرونة معتبرة للطلب الداخلي على الواردات، إلا أن هذا الأخير كذلك غير متوفر في الاقتصاد الجزائري لأن تركيبة الواردات كلها من السلع الضرورية أو المدخلات الإنتاجية وبالتالي فإن التخفيض في قيمة العملة سيجعل من تغيير مرونة الطلب علىها أمرا صعبا من ناحيتين، السلع الضرورية لا غنى وبالتالي سوف يستمر استيرادها زاد سعرها أم نقص وخصوصا التي ليس لها بدائل محلية، أما المدخلات الصناعية والتكنولوجيات فارتفاع سعرها بالعملة المحلية الناتج عن خفض قيمة العملة سيثقل كاهل المنتج بتكلفة إضافية وارتفاع الأسعار المحلية ولربما يلغي الأثر المرجو من التخفيض بزيادة كلفة المنتج والذي يراهن عليه بالانخفاض لزيادة التصدير .

بالإضافة إلى كل هذا تحوي الواردات جزءا من السلع الكمالية و سلع الرفاهية والتي تعتبر عديمة المرونة نظرا لارتباط اقتنائها بفئات معينة، وهي تستعملها وإن ارتفع ثمنها، ولذا يمكننا الحكم على أن سياسة التخفيض من المحتمل جدا أن لا تنقص من قيمة الواردات حتى وإن كانت مكلفة بالعملة الوطنية للأسباب المذكورة آنفا، وبالتالي المزيد من التدفقات النقدية نحو الخارج ويبقى الاقتصاد يعاني من تحمل هذا النزيف¹.

المبحث الثاني: ميزان المدفوعات الجزائري

يعرف ميزان المدفوعات الجزائري بأنه السجل الإجمالي التي تدون به كل العمليات مع العالم الخارجي ولا يختلف ميزان المدفوعات الجزائري في هيكله عن غيره من موازين مدفوعات باقي الدول إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر وسنتطرق في هذا المبحث إلى كل من خصائص ميزان المدفوعات الجزائري و تطور وضعيته.

المطلب الاول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

ينعكس على ميزان المدفوعات الجزائري دور الصادرات النفطية في شغل الحساب الدائن، و واردات المواد الأساسية خصوصا في جهة المدين. وهاتان الميزتان ما يمكن أن تلخص حالة الميزان التجاري الجزائري، وبالتالي تمثل نسبة كبيرة من ميزان المدفوعات، بحيث يمكن التعرض لذلك بشيء من التفصيل في ما سيأتي.

الفرع الاول: عدم استقرار أسعار الصادرات

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما ازد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز

¹ محمد الناصر حميداتو، مرجع سابق

مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر حتى ولو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، ولا تتفقد خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل ومستوى التشغيل والاستهلاك والإدخار والاستثمار وعلى حصيللة الضرائب، إضافة على تأثير ذلك على طاقة الدولة في الاستيراد، إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصدير .

كما يؤثر تقلب حصيللة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيللة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج لفترة ما تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج فإن هذا يشكل ضغطا عليه¹.

الفرع الثاني: انخفاض معدل التبادل الدولي

حيث يقصد بمعدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموما فيما يلي:

- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها؛
- مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدول النامية)؛
- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنافسي للأسعار.

ومن هنا نرى أن تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعية في عالقات التبادل المتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة، والذي يتسنى من خلال استغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها للاختلال مستمر لقد أسفرت جولة الأورجواي عن مجموعة من التدابير تؤثر سلبا على معدل التبادل للجزائر، وأهم هذه التدابير:

- إلغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، وهذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء بالنسبة لهذه الدول؛
- اتفاقية حماية الملكية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء إلى أساليب الانتحال أو التقليد، وهي الأساليب التي اعتمدها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الإقلاع الصناعي كما كان حال دول شرق

¹ جمال مساعدي، مرجع سابق.

آسيا، وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير في الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف كبيرة للحصول على التكنولوجيا.¹

الفرع الثالث: ضعف القاعدة الإنتاجية

تتميز القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع والأحادية في العديد منها مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها كما أشرنا سابقاً، وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي .

ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات تركز على المواد الأولية. مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالمين على هذه المواد، وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة، أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية.²

المطلب الثاني: مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري

تعرض إعداد ميزان المدفوعات الجزائر والتنبؤ بوضعية المستقبلية إلى بعض الصعوبات التي تسيير إلى أهمها فيما يلي:

1. هشاشة نظام المعلومات الاقتصادية الجزائرية وطبيعة نظام الحسابات القومية :

تتميز المعلومات في الجزائر بالكثير من النسبية وعدم الدقة مما يجعل السياسات المبنية تطرح الكثير من الاعتبارات المصادقية لأن هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها إلا إذ تأكد الأعوان الاقتصاديون من أن السلطات الاقتصادية لن تقوم بمراجعة تصرفاتها وتدبيرها، حيث أن المعلومات في الجزائر تعاني من جوانب قصور عديدة أهمها :

– عدم القدرة على رصد التغيرات والتقلبات العشوائية التي تتعرض لها المقادير الاقتصادية بالنظر إلى المدة الزمنية الكبيرة التي يتم فيها إعادة البيانات؛

¹ جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد 11، العدد 11، 2012، ص 230 (بتصرف).

² جميلة الجوزي، مرجع نفسه، ص 230

– عدم موافقة نظام الحسابات الوطنية الجزائري للأنظمة المحاسبة الدولية، إذ أن النظام المحاسبي الوطني الجزائري لازال يستلهم الكثير من جوانبه من القواعد التي تحكم المحاسبة للنتاج المادي رغم تحولها الاقتصادي.

2. صعوبة إدراك المتغيرات المؤثرة في سلوك المؤسسات و حجم التأثير الخارجي على الاقتصاد الجزائري:

حيث يعتمد التنبؤ بصفة أساسية على مدى قدرة على تحديد المتغيرات المحددة لسلوك المؤسسات بما يساعد على نمذجتها، فقد يؤثر حجم الواردات المحلية على أسعارها فضلا عن تأثير أسعار الصرف عليها ، واعتبار ميزان المدفوعات سجل شامل لمختلف التعاملات الخارجية فيمكن الإشارة إلى بعض مشكلات التنبؤ به نحو التالي:

- مدى القدرة على إدخال قيود كمية التي تفرض على الواردات التي تم التخلي عنها لصالح القيود التعريفية تماشيا مع المنظمة العالمية للتجارة؛
- صعوبة إدراك المتغير الأساسي الذي يتحكم في الحصيلة من النقد الأجنبي؛
- صعوبة تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري أخذا بعين الاعتبار الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية لما ذلك من ارتباط بالدورات الاقتصادية في البلدان من جهة و بتحركات و تقلبات أسعار الصرف المعلومة من جهة أخرى؛
- صعوبة إدراك نصيب تأثير كل من سياسات العرض و سياسات الطلب على ميزان المدفوعات لما لهما من تداخل في النهاية مما يجعل سياسة التركيز على نوع من السياسات، لما تظهر صعوبة في إدارة السياستين مع آن واحد؛
- عدم اتساق البيانات بالنظر إلى اختلاف مصادرها فضلا على مدى مصداقيتها و مدى القدرة على تحديد أيهما أولى بالاعتبار.

المطلب الثالث: تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2015)**أولاً: تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصده خلال تسعينات القرن العشرين**

لقد عرفت فترة التسعينات جهداً مبذولاً من قبل السلطات بغية إصلاح الاقتصاد الوطني، وهذا باعتماد برامج إصلاح مدعومة من طرف المنظمات الدولية، و كانت جلها تهدف إلى اعتماد آليات السوق بديلاً عن التخطيط المركزي، وقد نتج عن هذا الإصلاح ما يلي:

- التحكم في التضخم وتحقيق استقرار الأسعار؛
- العودة إلى النمو الاقتصادي؛
- تقليص مخزون الدين الخارجي والوصول بخدماته إلى مستويات مقبولة؛
- إعادة تكوين الاحتياطي من العملة الأجنبية .

ورغم هذه النتائج فإن هذه الإصلاحات لم تستطع تخليص الاقتصاد الوطني من هيمنة المحروقات الأمر الذي انعكس على وضعية ميزان المدفوعات و التي بقيت رهينة تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية و فيما يلي سنحاول تتبع تطور أرصده¹.

1. على مستوى الميزان التجاري

في بداية التسعينات عرف الميزان التجاري رصيد موجب لكنه متناقص، وفي سنة 1994 سجل عجز أين عرف رصيدها سالبا .ويمكن تفسير ذلك بتقسيم المرحلة لفترتين:

- **الفترة 90-94** في هذه الفترة سجل تناقص في حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط. مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا. كان لهذا الانخفاض في عوائد الصادرات تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين 1990 إلى 1993 ثم عاودت الارتفاع سنة 1994 إلى 9.2 مليار دولار. وفي ظل هذه الأوضاع حافظ الميزان التجاري على وضع إيجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية سنة 1994 أين سجل الميزان التجاري عجزا وصل إلى 0.3 مليار دولار.

- **الفترة 95-99**: نلاحظ في هذه الفترة الارتفاع المحسوس في الصادرات النفطية باستثناء سنة 1998، وكان ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط على التوالي إلى 17.6 و 19.8 و 21.7 دولار للبرميل الواحد هذا ما جعل الصادرات النفطية تصل حصيلتها سنة 1997 إلى ما يقرب 14 مليار دولار .

¹ جميلة الجوزي، مرجع سابق، ص 230.

وبالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الاسواق الخارجية. ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول.

ونظرا لتراجع أسعار النفط سنة 1998 إلى 12,94 دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10,15 مليار وعرفت هذه الفترة تراجعا أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري، الامر الذي انعكس في صورة ارتفاع الأسعار الداخلية للواردات. مما أدى إلى تراجع الطلب عليها. وعزز الاتجاه نحو هذا الانخفاض، تراجع الطلب على بعض المدخلات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الاخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملات تجارية .

وكان لهذه الظروف أثرا ايجابيا على الميزان التجاري إذ انتقل الفائض فيه من 0.2 مليار دولار سنة 1995 إلى 5.69 مليار دولار سنة 1997 و يبقى رصيده سنة 1998 متأثرا بتراجع الصادرات حيث تراجع الفائض فيها إلى 1.28 مليار دولار، ليرتفع مرة اخرى الى 3.36 مليار دولار سنة 1999.¹

2. على مستوى صافي خدمات غير العوامل ودخل العوامل ومدفوعات الفوائد

سجلت خدمات غير العوامل وضعفا شبة مستقر تراوح في عمومها ما بين (-1) و(-1,84) مليار دولار كصافي سلبي يعكس أن مستوى التدفقات الخارجية من الجزائر أكبر من تلك الداخلة إليها، وهذا يؤشر ذلك أن التدفقات الداخلة بالكاد وصلت مليار دولار خلال طول الفترة، لنجد الخارجة وصلت إلى 2,65 مليار دولار .

ونسجل نفس الاختلال على مستوى دخل العوامل، ذلك أن حجم التوظيفات المقيمة في الخارج ضئيلة بالمقارنة مع حجم التوظيفات الاجنبية بالنظر إلى عجز رأس المال المحلي على المنافسة في مجال التوظيف في الخارج. ومثل هذا الوضع يعكس حجم التسرب والتحويل العكسي للموارد تجاه الخارج، خاصة مع تنامي حجم الاستثمارات الاجنبية في قطاع المحروقات

تجاوزت المداخل المحولة إلى الخارج حدود المليارين في حين أن الداخلة لم تستطع تجاوز ربع المليار في أفضل الاحوال باستثناء سنة 1998 . واذ أضيف إلى هذا التحويل مدفوعات الفوائد على القروض التي وصلت 2,4 مليار دولار (نتيجة عملية إعادة الجدولة) لتعرف بعد ذلك عودة إلى الارتفاع ، سنة 1992 لتعرف

¹ جميلة الجوزي، مرجع سابق، ص231.

تراجعا في 1993 و1994 و1995. تعكس هذه الوضعية حالة من الاستنزاف للاقتصاد الجزائري يمتص الجهود المحلية للإنتاج وثمار التصدير.¹

3. على مستوى ميزان حساب رأس المال

عرف ميزان حساب رأس المال تدهورا من سنة 1990 إلى 1991 ليتحسن بالرغم من رصيده السلبي سنتي 1992 و 1993، ليدخل مرحلة التفاقم سنتي 1994 - 1995 ليعرف نوعا من التحسن في السنوات اللاحقة، ويعزي هذا التحسن الى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية الى الخارج، ولقد كان هذا التحسن محسوسا، حيث قدر ب 0.8مليار دولار ما بين 1995 و1996 و1.01 مليار دولار ما بين 1996 و1997 و1.63 مليار دولار سنة 1998 ويصل الى 1.63 مليار دولار .

4. على مستوى الاحتياطات الخارجية الرسمية

لقد شككت الاحتياطات الخارجية في بداية التسعينات تهديدا كبيرا في الاقتصاد الجزائري إذ نزلت في سنة 1990 الى أقل من شهر واردات، وكان هذا يعكس الى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري والناجم عن ضغط المديونية الخارجية وتراجع الصادرات في السنوات اللاحقة.

إلا أنه بعد جدولة الدين الجزائري وبدأ من سنة 1996 بدأ بتحسن محسوس في مستوى الاحتياطات بلغ أوجه سنة 1997، إذ وصل الى 12 شهر واردات تقريبا، إلا أن تدهور أسعار النفط سنة 1998 أثر على هذه الاحتياطات للانخفاض بنسبة 15% حيث مت استخدامها لمواجهة التزامات الخارجية للجزائر، يتوقف مستوى الاحتياطات الخارجية في الجزائر على ثلاثة عوامل رئيسية هي: حجم المداخيل من الصادرات النفطية، مستوى خدمات الدين الخارجي السنوية والرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات بقي لنا أن نشير في الختام أن الميزان الكلي عرف وضعية مستقرة. انتقل فيها من الفائض الى العجز، إلا أن أسوأ سنتين في هذه الفترة كانت 1994 - 1995 أين بلغ العجز على التوالي 4.4 - 6.6 مليار دولار أمريكي وهي السنوات التي انخفض فيها سعر البرميل من النفط بشكل حاد.

¹ جميلة الجوزي، مرجع سابق، ص231.

ثانيا: تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات (2000-2015)

تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية

نلاحظ من بيانات الجدول تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000 ، وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول، الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21,06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77,19 مليار دولار سنة 2008 وفي سنة 2009 بالنظر إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات ، الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول 37.73مقارنة ب 2008

بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الازمة المالية العالمية إلى الجزائر، تقهقر رصيد ميزان المدفوعات 3.86مليار دولار مقارنة ب 36.99 دولار في 2008. وتترجم وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2010 إلى حد ما، نتائج تسيير حذر أمام محيط دولي لا يزال مربيا.

أما الصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من اتجاهها التدريجي نحو الارتفاع إلا أن مستواها يبقى ضعيفا، حيث بالكاد بلغت 1,40 مليار دولار في أحسن الأحوال وذلك في سنة 2008 ، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الانتاجي خارج المحروقات .

ومع بدء سريان اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي اعتبارا من سبتمبر 2005 وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أصبحت ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات العنصر الوحيد الذي يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من فرص اندماجه في المبادلات الجهوية والدولية.

إن العجز في حساب رأس المال والعمليات المالية، الذي ما فتئ يتوسع باستمرار منذ سنة 2002 ، والذي وصل 11,22مليار دولار في سنة 2006 إثر التسديدات المسبقة للدين الخارجي التي بلغت 10,93 مليار دولار في تلك السنة. ويتسم التوسع في الاستثمارات الاجنبية بالاستمرار منذ 2004 ، لاسيما وأن قيمة هذه الاستثمارات في 2006 تمثل ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003 ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى جاذبية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين الأجانب ¹.

تجدر الإشارة إلى أن سنة 2008 تعتبر المرة الاولى التي يكون فيها رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية موجبا، وهذا تحت تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي قدرت بمبلغ 2,33 مليار دولار في سنة 2008 .

¹ جميلة الجوزي، مرجع سابق، ص232

بينما سجلت سنة 2007 مبلغ 1,37 مليار دولار فقط كاستثمارات أجنبية مباشرة. وبالرغم من التسديدات المسبقة الكبيرة التي تمت في سنة 2006 والتي ترتب عنها بلوغ العجز في حساب رأس المال مستوى قياسيا، فإن ميزان المدفوعات واصل تسجيل فائض إجمالي قدره 17,73 مليار دولار. بارتفاع قدره 4.7 / مقارنة بسنة 2005. أما تواصل الفائض وانتقل من 29.55 مليار دولار سنة 2007 إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008. تزايدت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث انتقلت من 11.90 سنة 2000 إلى أكثر من عشر اضعاف سنة 2010 أي 162.22 مليار دولار .

وجاءت هذه الزيادات المتتالية بفعل الفائض الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات، أما سنة 2011 نلاحظ أن الفائض بلغ 20.14 مليار دولار، لكنه انخفض الى 0.13 مليار دولار سنة 2013 اما سنتي 2014-2015 فقد حقق عجزا بقيمة 7.78 و 13.71 على التوالي¹.

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 4: تطور ميزان المدفوعات والميزان التجاري للفترة (1990_ 2015)

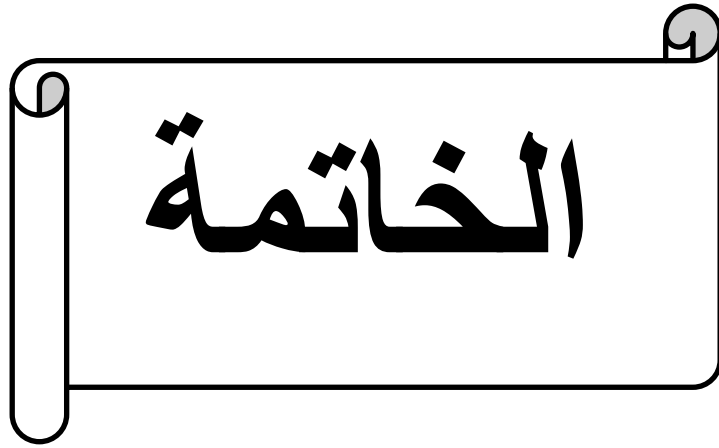
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
ميزان المدفوعات	8.4	1.04	-0.11	-0.03	-4.37	-6.33	-2.09	1.17	-1.79	-2,38	7.57	6.19	3.65
الميزان التجاري	1.62	2.39	2.43	1.3	-1.02	-5.21	4,27	5.2	0.8	3.55	12.85	9.19	6.81
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ميزان المدفوعات	7.59	9.25	16.94	17.73	29.53	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	-7.78	-13.71
ميزان التجاري	11.07	13.77	24.35	33.15	23.53	39.81	5.9	16.58	26.24	27.18	11.06	6.2	0.4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

¹ جميلة الجوزي، مرجع سابق، ص 233.

خلاصة الفصل الثالث:

بعد تطرقنا إلى أهم تطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري من خلال سياسات سعر الصرف وأثره على ميزان المدفوعات الذي له أهمية كبيرة في تحديد وضعية الاقتصاد الجزائري رغم تذبذبات التي مر بها عبر السنوات، إلا أنه يتأثر بشكل ضعيف مقابل سياسة سعر الصرف من خلال توازنه.



استنادا إلى ما سبق عرضه من خلال الموضوع سعيينا لدراسة معرفة ما اثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، فيعتبر سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والعالمي، كما أنه يلعب دور كبير في قدرة الاقتصاد التنافسية حيث تزداد أهميته وله اثر كبير على أسعار التصدير والاستيراد، حيث تعد سياسة سعر الصرف من أهم السياسات المعتمدة التي تلجأ إليها الدول من أجل تحقيق توازنها الاقتصادي خاصة في ميزان المدفوعات ويعتمد عليها لأنه يعد من أهم الوسائل لمعالجة الاختلال ، من خلال اعتماد على سياسة تخفيض قيمة العملة ، وذلك لتحقيق أهدافها المرجوة حتى لو كانت استجابتها ضعيفة إلا أنها تكون فعالة، وعليه فان التوازن والفائض المحقق في ميزان في أغلب سنوات فترة الدراسة لا يعود فقط على سياسات سعر الصرف بقدر ما هو متعلق بأسعار النفط التي أصبحت تتحكم فيه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تطور وضعية ميزان المدفوعات .

ويمكن اختبار الفرضيات الموضوعية سلفا خلال ما يلي:

- لسياسة التخفيض عملة انعكاس على عناصر ميزان المدفوعات؛
- تعد هذه الفرضية صحيحة ولكن بنسبة قليلة ففي حالة انخفاض قيمة العملة الوطنية يزداد الطلب على سلعها وهذا ما ينتج عنه زيادة في صادراتها مقابل الواردات؛
- يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لدرجة تقدم الدولة،

كما يمكن من خلاله تحديد مركزها المالي بالنسبة للعالم الخارجي، غير أن هذه الاختلالات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات يستوجب تدخل السلطات المسؤولة من أجل اتخاذ إجراءات اللازمة.

نلخص رفض الفرضية أنه لسياسة سعر الصرف تأثير على ميزان، أثبتت صحة هذه الفرضية لكن هذا التأثير كما قلنا سابقا تأثير ضعيف لأن مدفوعات الجزائري يتأثر بشكل كبير بأسعار النفط المتحركة فيه.

نتائج البحث :

- أن ميزان المدفوعات يعكس مستوى أداء الجهاز الإنتاجي للدولة ومدى قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية و مدى ارتباط الاقتصاد الوطني ببقية اقتصاديات العالم
- سياسة سعر الصرف تعد أداة لإعادة توازن ميزان المدفوعات من خلال آليات السوق وتدخل الدولة؛
- تؤثر قيمة الصادرات البترولية والواردات بشكل كبير على وضعية ميزان المدفوعات؛
- لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص صادرات إذ يعود ارتفاع مداخل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق أثر تخفيض؛
- تكمن أهمية سعر الصرف في كونه أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي .

التوصيات و الاقتراحات:

- العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال توسيع القاعدة الاقتصادية والبحث عن البدائل جديدة للبترول الذي يمثل %90 من صادرات البلد وتحفيز قطاعات الانتاجية و المالية؛
- العمل من أجل الوصول إلى اقتصاد قوي ومرن ومتنوع لا يتأثر بالهزات والصدمات ، فلتوازن ميزان مدفوعات لا يتوقف على أسعار صرف فقط؛
- يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تساهم في تحقيق عجز ميزان المدفوعات و تحويله إلى فائض ، إذ تمكنت هذه الأخيرة من توجيه و تخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة

آفاق الدراسة: وفي الختام أن بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمله البحث في هذا الموضوع؛

لذا نقترح بعض المواضيع وذلك حسب الآتي:

- أثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- دور السياسة المالية والنقدية على ميزان المدفوعات.

قائمة المصادر والمراجع

1. الكتب

- أحمد فريد مصطفى، الاقتصادي النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013.
- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2003.
- حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2002-1423.
- خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2015.
- دريد كامل آل شيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، 2013.
- رائد عبد الخالق عبد اهل العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زبران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004.
- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 02، 1993.
- سلامة نجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري _دراسة حالة الجزائر بين 1990_2012، مذكرة ماستر مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013_2014.
- سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجية _دراسة حالة الجزائر_ ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
- سليمة بوعودة، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير علوم تجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميدان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 4، 2011.
- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012.

- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعة للنشر، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2000.
- عبد الكريم العياساوي، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2012م-1433هـ.
- عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2012..
- عرفان تقي الدين الحسين، تمويل الدول، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
- فليح حسن خلق، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
- كامل بكري، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، مصر، 2013.
- لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
- متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ط01، دار الفكر، الأردن، 2011.
- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.
- موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008م-1429هـ.
- نوزاد عبد الرحمن الهيثيم، منجد عبد الطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، ط 20، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار الجديد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1426هـ-2006م.
- وسام مالك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2011.

المجلات

- ماضر جابر البشير الحسن، قياس تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد 2(16)، المملكة العربية السعودية.

الأطروحات والمذكرات

- أمين غوبال، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات _دراسة قياسية حالة الجزائر 1990_2015، مذكرة ماستر مالية وتأمينات تسيير المخاطر، جامعة أم البواقي.
- بربري محمد لمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011.
- بلعوز بن علي، " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية "، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- تواتي جديدة، تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2013_2014.
- جمال مساعدي، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2016)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، تخصص: تجارة دولية وتنمية مستدامة، 2018/2019
- جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد 11، العدد 11، 2012
- حورية مغربي، دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة - دراسة حالة الجزائر - "، مذكرة ماستر مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014.
- زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1990_2014، مذكرة ماجستير اقتصاد قياسي، بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
- الزهرة بن بركية، دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف _دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006_2007.
- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- علال بن ثابت، جمال سويح، اختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 1986-2015، دراسات، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 29، 2017.
- فاطمة الزهراء بن طالب، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري _دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2010 _ ، مذكرة ماستر مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014.
- محمد العربي ساكر، واقع ميزان المدفوعات في ظل التحويلات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015.

- محمد الناصر حميداتو، عبد القادر شوويرسات، أثر سياسة الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري _دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1989_ 2014)، مجلة الباحث، العدد 16، 2016.
- محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1974-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
- مسعود محيطنة، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، ب. د، 2013.
- مفهوم بلقاسم، أثر تخفيض قيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية الحالة الجزائر (1970-2009)، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2013/2012.
- نادية لعلوحي، أثر تقلبات أسعار الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر_ دراسة حالة الجزائر_، مذكرة ماستر مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013_2014.
- نسيم ناصر، دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2005-2012، "مذكرة ماستر مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014.
- هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة ماجستير مالية دولية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011_2012.

ثانيا: بالأجنبية

- Charles Van Marrewijk , ‘ Basic Exchange Rate Theories ‘ , Centre for International Economic Studies , Discussion Paper N° 0501 , February 2005.
- Robert Mitchell Stern , ‘ The balance of payments : Theory and economic policy ‘ , Aldine publishing company , New York , 1980.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، حيث قمنا بتسليط الضوء على تطور سعر الصرف وكذا تطور ميزان مدفوعاتها، وتبيين أثر سياسات المنتهجة في الجزائر على ميزان مدفوعاتها كعملية تخفيض قيمة العملة.

كما أشارت النتائج أن العلاقة بين متغيرين كانت ضعيفة نتيجة لتقييم الخاطئ لسعر الصرف والتأثير القوي لأسعار النفط على ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، سعر الصرف، سياسة تخفيض، أسعار النفط.

Résumé

Le but de cette étude montrer les changements du taux de change sur la balance des paiements en Algérie, où on a éclairé aussi le développement du taux de change et du balance des paiements, ainsi l'effet des stratégies pratiquer en Algérie sur ça balance des paiements comme opération de remise la valeur monétaire.

Comme il est montré par les résultats que la relation entre les variables est faible ça revient à l'évaluation incorrect du taux de change et l'impact fort des prix du pétrole sur la balance des paiements.

Mots clés: La balance des paiements, le taux de change, la stratégie de remise, les prix du pétrole